وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بوضياف – المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الإقتصادية

Université: Mohamed Boudiaf – M'sila
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Économiques

الموضوع :

أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية
تخصص: نقود وبنوك

إعداد الطلبة:
– بوضريسة أميرة
– بابي خليدة
– شيخاوي صابر محمد
– مهدي محمد الطيب شمس الدين

إشراف الدكتور:
بوبعاية حسان

السنة الجامعية: 2016/2015

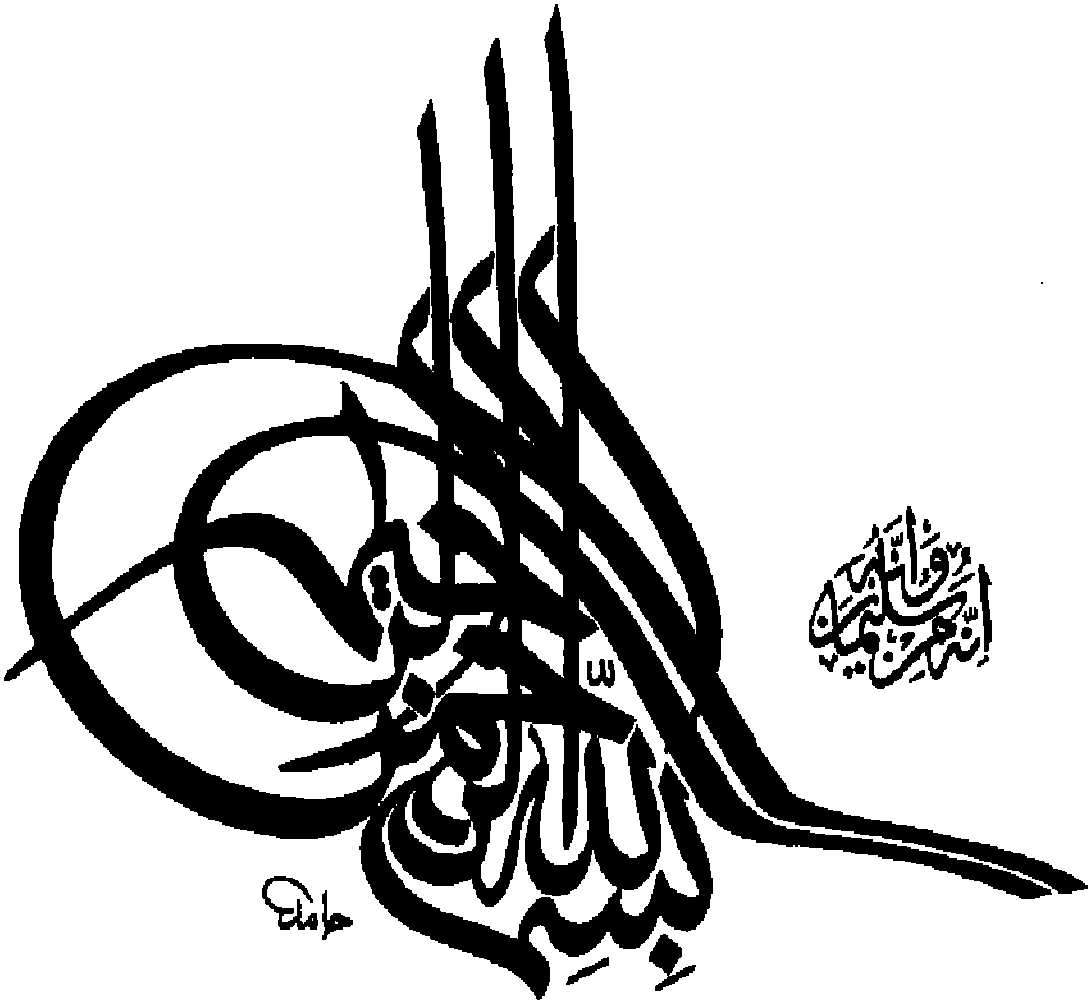
بسم الله الرحمن الرحيم
إنه من سليمان وإنه

شكر وتقدير

قال تعالى: ﴿لَئِن شَكَرتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ إبراهيم: 7

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على النبي المصطفى الذي بلغ رسالته وأدى أمانته

إبتداءً نرفع جل التقدير والعرفان لأستاذنا الكريم "بوبعاية حسان" الذي شرفنا بتبني هذا البحث منذ أن كان مشروعا إلى غاية خروجه لدنيا الطباعة شاكرين له توجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت بنسبة لنا سياجا من الزلل والتيهان البحثي ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا ولو بكلمة تشجيع من قريب أو بعيد من أجل أن نكمل البحث.

كما أتوجه بالشكر إلى عمال مكتبة "حسين لخدمات الإعلام الآلي" على المساعدات والتسهيلات المقدمة من "الأخ شرف الدين"

التي كانت روحه ومعاملته الحسنة دافعا حقيقيا لنا للأمان... وطول صبره وتحمله لبعض أخطائنا...

فالمزيد من التقدم والنجاح لهاته المكتبة وعمالها

مقدمة

مقدمة:

عرفت العقود الأخيرة في القرن الماضي تغيرات جذرية ألقت بضلالها على التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، خاصة فيما يتعلق بإفرازات العولمة والثورة التكنولوجية من جهة والتحولات السياسية من جهة أخرى (كالأزمات الدولية والحروب)، ولقد كان لهذه العوامل دورا هاما في تزايد الاهتمام والبحث عن الموارد الاقتصادية والطبيعية الكفيلة بالسيطرة والسيادة والمواجهة أمام زحم هذه التطورات.

ويعتبر النفط من أهم هذه الموارد خاصة في الوقت الحاضر بعد أن أزاح الفحم عن المركز الأول الذي ظل يحتله لفترات طويلة قبل الحرب العالمية الثانية ولم يعد النفط أهم مصدر من مصادر الطاقة فحسب، بل أصبح أيضا مصدرا لاستخراج ما لا يقل عن إحدى عشر ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم، كما لم يعد مجرد سلعة تجارية عابرة، بل أصبح أهم سلعة في التجارة الدولية فهو يشكل نسبة 33.2% من التجارة العالمية للطاقة سنة 2008.

ولم يستحوذ أي مادة أخرى سواء على قدر نفسه من الأهمية التجارية والاقتصادية التي استحوذت عليها النفط، رغم المحاولات العديدة للدول الصناعية في إحلاله بطاقات أخرى سواء كانت طاقات ناضية كالغاز والفحم والطاقة النووية أو الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية وغيرها من الطاقات الدائمة منذ الأزمة النفطية الأولى سنة 1973م، وبسبب تعدد استخداماته ومرونة منتجاته تحول النفط إلى سلعة إستراتيجية تتحكم في مصير العالم واقتصاده، ولا ينحصر تأثير النفط في النظام الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية، بل يتسع حتى يشمل جميع مظاهر الحضارة المعاصرة التي يصعب تخيلها مجرد من النفط.

فالأستاذ **"دانيال يورغن"** وهو أبرز من كتب عن النفط يقول: "إن المعاصر هو أساسا إنسان هيدروكربوني نسبة للمكونات الهيدروكربونية للنفط.

لهذا كان الاقتصاد النفطي عامة والصناعة النفطية خاصة موضوع رعاية واهتمام خاصة في الأوساط العلمية والجامعية ومختلف الأطراف الممارسة لهذه الصناعة وتحول إلى مادة علمية مستقلة ومتخصصة لدراسة وتدريسه في العديد من الجامعات والمؤسسات العلمية كالمعهد الفرنسي للنفط I.F.P بباريس.

ولعبة منظمة الأوبيك منذ نشأتها في سنة 1960 عن طريق شركات النفط الوطنية المملوكة للدول المنتجة للنفط، الدور المحوري في تلبية احتياجات العالم من الطاقة بسبب ما تملكه من احتياجات نفطية معتبرة.

وبرزت الجزائر في الجانب الآخر من الدول العربية النفطية التي اختلفت مع الدول الخليجية في كميات الإنتاج والإمداد العالمي للطاقة، لكنها تشابهت معها واتفقت في بناء اقتصاديات نفطية تعتمد على مورد ناضب

من خلال عوائده في تنفيذ خططها التنموية والنهوض بقطاعات، فتوقفت وضعية الاقتصاد الوطني على حركة التقلبات السعرية للنفط المرتبطة أصلا بالعوامل الخارجية وهذا ما جعله عرضة لصدمات مختلفة.

الإشكالية:

مما سبق ذكره يتضح أن هناك علاقة تطورات أسعار البترول والاقتصاد الوطني تجعنا نبحث في مضمونها عن مختلف تفاعلات وتأشيرات هذه العلاقة ومنه يمكن صياغة الإشكالية لهذا البحث كما يلي:

❖ **ما هو أثر تطور أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري؟**

ولمحاولة الإجابة على هذه الإشكالية نستعين ببعض التساؤلات المدعمة للموضوع والتي هي كالتالي:

- ✓ ما هي العوامل الأساسية المحددة لأسعار النفط؟
- ✓ ما هي طرق وأساليب التسعير النفط؟
- ✓ ما هو أثر تغير أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري؟

الفرضيات:

إن معالجة هذا البحث يفرض علينا وضع بعض الفرضيات والتي هي:

- توجد علاقة بين سعر النفط والعوامل الجيوسياسية تجعل أسعار النفط لا تعرف الاستقرار في أسواق النفط العالمية.
- استقرار الاقتصاد الجزائري مرهون باستقرار أسعار النفط العالمية واستقرار اقتصاديات الدول المتقدمة، فحدوث أي صدمة أو أزمة في أسعار النفط أو اقتصاديات الدول المتقدمة تؤثر على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر.

مثل: الناتج المحلي، الميزان التجاري، الميزانية العامة، التي هي موضع الدراسة.

مبررات إختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى:

- ✓ أنه يندرج في إطار التخصص وفي إطار العلاقات الاقتصادية الدولية.
- ✓ الرغبة الشخصية في الدخول إلى البحث في عالم النفط المعقد والذي له العديد من الأسباب المتنوعة في الجوهر والمضمون التي تحكمه.
- ✓ أن الاقتصاد الوطني يعتمد كله على ما يجنيه من هذا القطاع وأن تقلباته تنعكس بالإيجاب والسلب على مختلف القطاعات الاقتصادية.

أهداف الدراسة وأهميتها:

تهدف الدراسة إلى:

- الوقوف على العلاقة التي تربط الاقتصاد الوطني الجزائري بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط.
- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الإنتقادية والسياسية التي تحدث في الأسواق النفطية العالمية.

أما أهمية الموضوع

فهي نابعة من:

- ✓ كون البحث سلط الضوء على أحد القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الدولة النفطية المصدرة منها الجزائر والمستهلكة بصفة عامة.
- ✓ السعر البترولي يقوم مؤطري السياسة الاقتصادية في الجزائر ببناء توجيهاتهم وتوقعاتهم المستقبلية نظرا لما يمثله قطاع البترول في هيكلة اقتصادها، زيادة إلى أن هناك استفادة من نتائجه سواء للدارسين أو الباحثين، كما أنه يوفر مادة علمية منهجية ومنسقة ومدعمة بإحصائيات حديثة تساعد في التحليل الموضوعي للإشكالية.

هيكل البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا بحثنا إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي، حيث أن الفصل النظري تناولنا فيه المفاهيم وتاريخ نشأة النفط والمفاهيم المتعلقة بسعر النفط أنواعه والعوامل المحددة والمؤثرة له بالإضافة إلى الأساليب تسعير النفط السابقة والحالية.

أما الفصل الثاني: تناولنا أثر تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول

مدخل نظري لعلم اقتصاد النفط

تمهيد

- **المبحث الأول: ماهية اقتصاد النفط**
  - المطلب الأول: تعريف النفط تاريخه ونشأته
  - المطلب الثاني: نظرية نشأة وتكوين النفط
  - المطلب الثالث: تعريف علم اقتصاد النفط (صناعة وخصائصه)
- **المبحث الثاني: ماهية سعر النفط وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه**
  - المطلب الأول: مفهوم سعر النفط وأنواعه
  - المطلب الثاني: العوامل المحددة لأسعار النفط
  - المطلب الثالث: طرق ومراحل تسعير النفط
- **المبحث الثالث: تطورات أسعار النفط**
  - المطلب الأول: تطور إنتاج النفط عالميا
  - المطلب الثاني: تطور أسعار النفط

تمهيد:

عرفت الجزائر تطورا كبير فيما يخص الصناعة النفطية من حيث الاستكشافات والقدرة التصديرية إلا أن توفير الموارد المالية اللازمة لتنمية الاقتصاد الوطني يرتبط بسعر السلعة المصدرة في الأسواق العالمية.

ولذلك فإن دراسة السعر النفطي وأنواعه والعوامل المتعددة والمؤثرة في الأسعار النفطية وأنظمة تسعير البترول، تعتبر ضرورة ملحة في الوقت الراهن، ومن الملاحظ أنه حدث تغير كبير في أسعار النفط والتي لها دور كبير في خلق التوازنات الاقتصادية خاصة الدول المصدرة للنفط ومنها الجزائر، والتي تريد الحفاظ على مستوى مرتفع للأسعار، الذي يحقق لها احتياجاتها من العالم الخارجي.

ومن خلال هذا المنطلق تم تخصيص هذا الفصل لتوضيح مفهوم تطوره وتاريخه وأنواع وتسعير النفط والعوامل المؤثرة والمحددة له.

المبحث الأول: ماهية اقتصاد النفط

المطلب الأول: تعريف النفط تاريخه ونشأته

أولا: هناك عدة تعريفات مختلفة للنفط وذلك بحسب أشكاله.

1- التعريف الأول: عبارة عن مادة سائلة وهي المادة الهيدروكربونية السائلة ويطلق عليها النفط الخام وهذه المادة السائلة لها رائحة خاصة متميزة ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما أنه مادة لزجة وهذه اللزجة مختلفة بحسب كثافة النوعية لمادة النفط الخام فكلما زادت نسبة الذرات الكربونية كلما زادت كثافة النوعية أو ثقله والعكس بالعكس[1].

2- التعريف الثاني: ينظر إليه على أنه مادة غازية وهي الهيدروكربونية الغازية، ويطلق عليها الغاز الطبيعي "Natural Gas" وهو يتكون في هذه الحالة من مجموعة مواد غازية أهمها الميثان Méthane والأثان Ethane والبروبن Propane والبوتان Butane والنتروجين وثاني أكسيد الكربون والكبريت وبنسب متفاوتة.

إن أكبر نسبة في مادة الغاز الطبيعي تكون من عنصر الميثان وبنسبة 70-90% ويمكن جعله سائلا تحت ضغط عالي ودرجة حرارة عالية[2].

3- التعريف الثالث: يعرف النفط بأنه سائل يتكون بالأساس من خلائط معقدة وغير متجانسة من مركبات عضوية هيروكربونية ذات تركيبات جزئية كالكبريت والأوكسجين والنيتروجين والماء والأملاح وكذلك بعض المعادن مثل: الغناديوم والحديد والصوديوم[3].

ثانيا: موجز تاريخ النفط

عرف الإنسان النفط منذ آلاف السنين حيث كان الأقدمون يقومون بجمع النفط المتسرب من المنافذ والشقوق الأرضية، والتي فسرها العلماء على أنها ناجمة عن اشتعال غازات النفط المتصاعد من الأرض، واستخدم سكان مصر والعراق وبلاد الفارس النفط في عدة أغراض أهمها التدفئة والإضاءة وأغراض البناء، تحنيط الموتى، طلاء التوابيت، طلاء أرضية السفن، سد شقوق المعابد وكعلاج لدهن الجروح (لإحتوائه على الكبريت والفعال في القضاء على البكتيريا)[4].

كما استخدم النفط في بعض الأغراض الحربية مثل غمس السهام وإشعالها قبل قذفها فوق أسوار المدن المحاصرة للدفاع عن المدن المحاصرة (كما فعل الرمان في دفاعهم على القسطنطينية أمام المسلمين)، كما إستخدم

---

[1]- محمد أحمد الدوري: **"محاضرات في الاقتصاد البترولي"**، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1983، ص8.

[2]- المرجع نفسه، ص9.

[3]- مجلة النفط والتنمية: العدد 8، السنة الخامسة، ص77، نقلا عن يا لم عبد الحسن رسن، **"إقتصاديات النفط"**، الجامعة المفتوحة طرابلس، سنة 1999، ص40.

[4]- حمدي البني: **"البترول المصري (تجارب الماضي وآفاق المستقبل)"**، ط2، دار المعارف القاهرة، 1999، ص33.

الملك "بنوخد نصر" القار في تعبيد الطرق في مدينة بابل وفي طلاء شرفات الحدائق المعلقة، وقام أبو بكر رازي سنة 950م، بكتابة رسالة عن كيفية تقطير النفط[1].

وبالرغم من قدم استخدام النفط في عدة دول إلا إن اكتشاف مكامن النفط لم يحدث إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ففي 1830م، تدفق النفط أثناء استخراج الملح في الولايات المتحدة الأمريكية، واكتشف مكمل النفط في روسيا سنة 1856م، وآخر في رومانيا سنة 1858م.

ولكن أول اكتشاف تجاري كان في مدينة تتسفيل "ولاية بنسلفانيا" بالولايات المتحد الأمريكية حيث قام "أدوين دريك"[2] بحفر أول بئر لاستخراج النفط من جوف الأرض وقد عثر على الزيت الخام عمق 69.5 قدم بمعدل إنتاج يتراوح بين 20-35 برميل في اليوم، ويعتبر هذا الحدث بداية تاريخ عهد صناعة النفط.

وبعد نجاحه في استخراج النفط تهافت الناس على البحث عن النفط فتأسست عدة شركات في أمريكا لحفر آبار الزيت وبعد انتشار هذا الخبر في أمريكا بذل جهود مماثلة في عدة دول.

وكان اكتشاف النفط في الجزائر سنة 1967م، ويعتبر أيضا أول اكتشاف وتجاوزي وقل اكتشاف واستغلال النفط عبر العالم في القرن العشرين، لم يتوقف تطور الصناعة النفطية في جميع نشاطاتها إلى يومنا الحلي، كون النفط مادة أساسية في العديد من الصناعات الكيميائية ومصدر طاقة لمعظم المركبات، مما يجعله من أهم السلع في العالم، رغم التجارب العديدة في محاولة استبدال هذا المورد بالطاقات البديلة.

المطلب الثاني: نظرية نشأة وتكوين النفط

لقد عرف واستخدم الإنسان النفط في العديد من جوانب حياته منذ قديم الزمان إلى حوالي 6000-5000 سنة قبل الميلاد، وذلك في العديد من مناطق وشعوب العالم.

إلا أن الإنسان لم يتمكن من معرفة النفط، حينذاك، سواء ما تعلق بماهية وطبيعة النفط وخصائصه وكيفية وجوده وتكونه إلا في فترات متأخرة وهي فترة العصر الحديث، والتي ازدادت وتطورت وتوسعت فيها المعارف والعلوم الإنسانية لتبلغ مراحل متقدمة، وابتدأ باستغلال هذه الثروة المهمة والحيوية بصورة واسعة ارتبط بها نشاط اقتصادي وصناعي متنوع وكبير.

لقد اختلفت وتباينت آراء المعنيين والمختصين بشؤون النفط من جيولوجيين وكيميائيين حول أصل النفط وكيفية تكونه في الطبيعة وهذه الآراء أو النظريات متعددة ومتنوعة، بعضها يركز ويستند على أن نشأة وتكوين النفط كان من عناصر غير عضوية، والبعض الآخر يعتمد ويركز على أن العناصر العضوية هي الأساس في تكوين

[1] - فتحي أحمد الخولي: **"إقتصاديات النفط"**، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، ط2، 1992، ص64

[2] - Edwin Derrick, عقيد أمريكي

النفط في الطبيعة، وكل فريق من هؤلاء له أسانيده وبراهينه، وتنقسم تلك النظريات إلى مجموعتين رئيسيتين وهي[1]:

1- النظرية اللاعضوية: وهي من أولى وأقدم النظريات حول تفسير أصل تكون النفط والكيفية التي يتم فيها، فتجمع هذه النظريات على أن مادة النفط قد تكونت في باطن الأرض نتيجة تفاعلات كيميائية بين العناصر اللاعضوية كاتحاد وتفاعل عنصر الهيدروجين مع الكربون مثلا أو عنصر كبريت الحديد مع بخار الماء، وينشأ من اتحادهما مادة مشابهة للأسيتيلين التي تحولت إلى زيت بفعل العوامل الجيولوجية مع ضغط الحرارة.

ويحدد أماكن تواجد النفط حسب هذه النظرية في مكامن[2] من الصخور النارية وسيتشهد أنصار هذه النظرية بمكامن النفط الموجود في المكسيك واليابان ويعتبرون ذلك دليلا على صحتها.

كما تمكنوا نظريا ومخبريا من تحضير بعض المنتجات الهيدروكربونية أو النفطية كالبنزين والأستيلين والميثان...إلخ، بينما يتعرض أنصار النظرية العضوية على ذلك بقولهم: "إن النفط الموجود في مثل هذه الصخور ليس أصيلا وإنما هو مهاجر من أماكن أخرى ذات أصل عضوي[3].

2- النظرية العضوية: تؤكد هذه النظرية على أن النفط ينتج عن تحلل الكائنات الحية من أصل حيواني والنباتي، التي انضمت لملايين السنين في طبقات من الرمل الناعم تحت الضغط والحرارة الشديدين تستند هذه النظرية إلى الأدلة والبراهين التي تؤيد قوة وصحة آرائها ومن أبرز هذه الأدلة[4]:

- ❖ وجود كميات ضخمة من المواد العضوية والهيدروكروبات في الصخور الرسوبية المكونة للقشرة الأرضية وهذه المواد نباتية كانت أو حيوانية مع توفر عنصر الكربون والهيدروجين اللذان يتحدان مع بعضهما تحت ظروف معينة من الضغط ودرجة الحرارة مع وجود بعض العوامل المساعدة ليكون النفط.
- ❖ وجود عناصر اليورفين والنيتروجين في أغلب العينات الخفيفة أو الثقيلة ويوجد هذا العنصران فقط في بقايا أو المواد المتبقية من النباتات أو الحيوانات.

---

[1]- أمينة مخلفي: **"أثر الأنظمة الجمركية الإقتصادية على الشركات البترولية- حالة مجمع بركين-"** (رسالة ماجستير، تخصص العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة: غير منشورة)، الجزائر، 2004-2005، ص ص17-18.

[2]- المكامن النفطية (المصايد النفطية): وهو تكون قطرات النفط داخل النفط داخل الصخور المسامية، وهجرتها عبر الصخور إلى أن تصادفها الصخور الخازنة التي لا تسمح باستمرار هجرة النفط، وهذا ما يسمى بالمصيدة النفطية أو المكمن النفطي.

[3]- محمد أحمد الدوري: **"محاضرات في الاقتصاد البترولي"**، مرجع سابق، ص16.

[4]- أحمد يوسف الخولي: **"مبادئ هندسة التعدين والبترول"**، القاهرة، 1975، ص171، نقلا عن محمد أحمد الدوري، **"محاضرات في الإقتصاد البترولي"**، مرجع سابق، ص17.

❖ يتم النشاط الضوئي للنفط نتيجة مادة الكولسترول والتي هي في الأصل حيواني أو نباتي في النفط. ويؤكد أنصار هذه النظرية على نحو دقيق أن النفط يعود إلى بقايا حيوانية بحرية كالقشريات والصدفيات... وقد تقطرت بمرور الزمن تحت الضغط الهائل والحرارة الشديدة مخلفة الزيت الحالي[1].

المطلب الثالث: تعريف علم اقتصاد النفط (صناعة وخصائصه)

نستعرض في هذا العنوان إلى تعريف علم اقتصاد النفط وإلى مفهوم الصناعة النفطية، كما نقوم بالتعريف على أهم خصائص هذه الصناعة وما يميزها عن الصناعات الأخرى فيما يلي:

1- تعريف علم اقتصاد النفط: يعتبر موضوع اقتصاديات النفط أو الاقتصاد النفطي من مجالات الاقتصاد الحديثة والمعاصرة، وكانت البداية منذ فترة أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وهي الفترة التي أعقبت استغلال النفط بصورة علمية واقتصادية وبشكل واسع، وظهور مركز وقوة وأهمية وتأثير الثروة النفطية في مجالات النشاط الصناعي والتجاري والطاقي، وكذلك مجال الشؤون السياسية والعسكرية على النطاق الدولي، لهذا كان الاقتصاد النفطي موضوع رعاية واهتمام خاص في الأواسط العلمية والجامعية وتحول إلى مادة علمية مستقلة ومتخصصة لدراسته وتدريسه في العديد من الجامعات والمؤسسات العلمية، وكذا في العديد من الدول المتقدمة في القارة الأمريكية والأوروربية، كمعهد الفرنسي IFP [2] بباريس فرنسا، المعهد العربي للنفط في الكويت، المعهد الأمريكي للنفط API [3] وبعد انتهاء فترة الحر بالعالمية الثانية توسع وازداد الاهتمام بدراسة الاقتصاد الدولي أو الإقليمي أو المحلي، وهذا ما أدى إلى إنشاء هيئات ومنظمات اقتصادية خاصة بهذه الثروة كمنظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك OPEC [4] منظمة الدول العربية المصدرة للنفط الأوبك والوكالة العالمية للطاقة ويعتبر اقتصاد نفط علما بما يحققه من شروط العلم والمتماثلة في ثلاث نقاط ألا وهي أن يكون لديه موضوع، هدف منهجية.

✓ ففيما يتعلق بالشرط الأول فإن موضوع اقتصاد النفط يعتبر إحدى موضوعات الاقتصاد التطبيقي والتي يطلق أحيانا عليها علوم الاقتصاديات القطاعية أو الفرعية أو المتخصصة ذلك أن هذا العلم وموضوعه يجمع بين الجانب النظري والجانب الوصفي للعمليات والأنشطة الاقتصادية المتجسدة المرتبطة باستغلاله.

✓ أما الشرط الثاني فيمكن هدف اقتصاد النفط في إيجاد هذه الثروة وتحويلها إلى منتجات سلعية تشبع وتلبي حاجات الإنسان إليها.

---

[1]- محمد أحمد الدوري: **"محاضرات في الإقتصاد البترولي"**، مرجع سابق، ص17، سالم عبد الحسن رسن، مرجع سابق ص41، نقلا عن أمينة مخلفي أثر الأنظمة الجمركية الإقتصادية على الشركات البترولية –حالة مجمع بركين-، مرجع سابق، ص18.

[2] - Institut Français du Pétrole.

[3] - American Pertoleum Institut.

[4] - OPEC : Organization of Petroleum Exporting Coutries.

- ✓ وفيما يتعلق بالشرط الأخير والخاص بالمنهجية فهو يستعمل كل من المنتهج الاستنباطي[1]، والمنهج الاستقرائي[2]، التطبيقي، الإحصائي، التقديري والوصفي لتحقيق هدف موضوع اقتصاد النفط.
- ✓ ومن ثم يمكن أن نطلق على اقتصاد النفط بأنه علم حديث، يدرج ضمن العلوم الأخرى التي لها محل من الدراسة والبحث.

2- الصناعة النفطية: تعرف الصناعة النفطية على أنها: مجموعة النشاطات أو الفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية، سواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك إلى منتجات سلعية صالحة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشرة من قبل الإنسان.

ولقد أصبح شائعا ولدى المعنيين بالشؤون الاقتصادية النفطية التمييز والتعريف بين نشاطات الصناعات النفطية المختلفة وبصورة خاصة بين نشاطات الصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية والتي نعرفها فيما يلي:

- ✓ نشاط اقتصادي صناعي استخراجي (الصناعة الإستخراجية): تهدف هذه الصناعة إلى استخراج مورد النفط في باطن الأرض وتسويقها بعد إجراء ما يستلزمه هذا التسويق من تركيز أو تقنية أو تعبئة... الخ في المركبات.
- ✓ نشاط اقتصادي صناعي تحولي (الصناعة التحويلية): فهي تهدف إلى تحويل تلك المواد الأولية إلى أشكال أخرى تزيد من مجالات استخراجها لخدمة المزيد من الأغراض الإنتاجية أو الاستهلاكية.

ومن ثم يمكننا أن نعرف الصناعة النفطية على أنها (الصناعة التي تتضمن على عدة مراحل وأنواع مختلفة وهي تجمع الصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية وحالاتها ومراحل وصناعات متكاملة، فالصناعة النفطية تشمل إنتاج النفط والغاز، النقل والتكرير، التسويق والتوزيع، وكذلك الصناعات المرتبطة بمها أي الصناعات القائمة على المنتجات النفطية).

---

[1]- يطلق عليه أيضا **"منهج القياس"**، ينقل العالم الباحث بصورة منطقية من المبادئ والنتائج التي تقوم على البديهيات والمسلمات العلمية إلى الجزيئات، وإلى استنتاجات فردية معينة. إن الأسلوب الاستنباطي ينشأ من وجود استفسار علمي، ثم يعمل الباحث على جمع البيانات وتحليلها لإثبات صحة الإستفسار أو رفضه، إن الاستنباط أو القياس يبدأ بالقوانين ليستنبط منها الحقائق.

[2]- يقوم البحث الإستقرائي بعملية ملاحظة الجزيئيات والحقائق والمعلومات الفردية، التي تساعد في تكوين إطار يمكن تعميمها، ولعلى من أشهر فقرة الإستقراء حادثة سقوط التفاحة وما استنتجه العالم نيوتن من النتائج والحقائق، إن الإستقراء يبدأ (تفسير الملاحظات التجارب ثم التحقيق هذه الفروض بعد اختبارها)، ليتوصل إلى القوانين والمسلمات العلمية.

3- خصائص الصناعة النفطية:

إذا كان النشاط الصناعي النفطي متعدد في مراحله ومتنوع في مجالاته وبصورة واسعة ومترابطة فإن هذه الصناعة عموما لها من السمات أو الخصائص ما تجعلها متميزة عن بقية النشاطات الإقتصادية الصناعية الأخرى ومن أهم هذه الصفات والخصائص كالآتي[1]:

- ❖ تتطلب الصناعة النفطية توفير رؤوس الأموال كميات كبيرة بل وضخمة جدا من أجل استغلال الثروة النفطية، بسبب تعدد وتنوع مراحل الصناعة وطبيعة الثروة النفطية.
- ❖ تتطلب الصناعة النفطية وتقوم على وسائل ومعدات عمل وإنتاج متطورة ومعقدة ومتقدمة فنيا وتكنولوجيا.
- ❖ تتميز الصناعة النفطية بالتكامل الرأسي، حيث تتداخل مراحل إنتاج النفط بصورة يصعب معها أحيانا الفصل بين نفقات بعض المراحل وبعضها الآخر.
- ❖ يعتمد النشاط الصناعي النفطي بصورة كبيرة وغالية على عمل المركب، أي العمل المتطلب مهارات وفنيات عالية وتدريب خاص وتحصيل علمي متقدم وعالي.
- ❖ تتسم الصناعة النفطية بارتفاع هوامش المخاطرة في معظم المراحل الإنتاجية وخاصة في المرحلة الخاصة بالبحث والتنقيب.
- ❖ إن المادة الأولية التي تقوم وتعتمد عليها الصناعة والنشاط النفطي هي مادة ناضبة وغير متجددة في الطبيعة أي أن حياة الصناعة النفطية هي لفترة زمنية محدودة ومعلومة.

[1]- أنظر: محمد أحمد الدوري: **"محاضرات في الاقتصاد البترولي"**، مرجع سابق، ص ص7-8.

المبحث الثاني: ماهية سعر النفط وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه

عرف سوق النفط أساليب مختلفة في تسعير السلعة النفطية ومن خلال هذا المبحث سنلقي الضوء على السعر النفطي وأنواعه بالإضافة إلى العوامل المحددة والمؤثرة في الأسعار النفطية ثم إلى أنظمة تسعير النفط.

المطلب الأول: مفهوم سعر النفط وأنواعه:

أولا: مفهوم سعر النفط:

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا تعادي معها أو تساوي معها أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج، ومن خلال هذا التعريف للسعر فإن السعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبر عنها بالنقود[1].

ثانيا: أنواع أسعار البترول:

عند تناول أسعار النفط فلابد من التطرق إلى ذكر أنواع النفط وذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية النفطية حيث كل مصطلح سعري نفطي يعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى ومن أبرز هذه الأنواع هي[2]:

1- السعر المعلن أو الأسعار المعلنة: يقصد بها أسعار النفط المعلنة رسميا من قبل الشركات النفطية في سوق النفط، ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880م في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندراد أويل.

2- السعر المتحقق: هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلق أو تسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقص الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري، لقد ظهرت هذا الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات النفطية الأرضية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية النفطية في الدول النفطية سواء في منظمة أوبك، أو الدول الأجنبية الأخرى.

3- سعر الإشارة: هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث يعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة أخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول النفطية المنتجة والشركات النفطية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد النفطية بين الطرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن سعر المعلن ويزيد عن سعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان النفطية، مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1965[3].

---

[1]- محمد أحمد الدوري: محاضرات في الإقتصاد البترولي –الجزائر- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص194.

[2]- نفسه، ص196.

[3]- مانع سعيد العقيبة: أوبك والصناعة البترولية، لبنان، مطابع التجارة والصناعة، بيروت، 1974، ص147.

4- سعر التكلفة الضريبية: هو السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضاف إلى قيمة ضريبية الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول النفطية المانحة لإتفاقيات استغلال الثروة النفطية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية لحصولها على برميل من النفط الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بخسارة.

5- السعر الفوري أو الآني: هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر مجسدة لقيمة السلعة النفطية نقدا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة آنية.

المطلب الثاني: العوامل المحددة لأسعار النفط

من البديهيات المعروفة اقتصاديا إن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة لتفاعل بين قوى العرض وطلب هذه السلعة، حيث أن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة، وهذا ما يسمى اقتصاديا جمالة التوازن.

1- العرض والطلب والاحتياط النفطي:

يخضع الغرض العالمي للنفط لعدد من المحددات يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض واستجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، وكذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين وسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي أو لتصديره، وتحقيقا لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية، أو الاحتفاظ به لمواجهة احتياجات المستقبل، لقد تطور إنتاج النفط في العالم منذ أواسط القرن الماضي تطورا ملفتا وانتشرت مناطق الإنتاج في أرجاء المعمورة وفي التخوم النائية وفي الصحاري الحارة والباردة، وكذلك في الجرف القاري لمناطق وأقاليم عديدة من العالم، كما ازداد عدد الدول المنتجة للنفط وعدد الآبار والحقول والكميات المنتجة سنة بعد سنة.

أما فيما يخص الدول المنتجة والمصدرة خار الأوبك فالمتوقع أن ترتفع القدرة الإنتاجية من نحو 49 مليون برميل عام 2002 إلى 66 مليون برميل عام 2025 حسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة (IEA)، حيث يقع جانب كبير من تلك الزيادة في دول المصدرة للنفط مثل الإتحاد السوفياتي سابقا وهي: روسيا، أذربيجان كازخستان، البرازيل، أنغولا، السودان، كندا والجدير بالذكر أن حوالي 57% من الاحتياطي العالمي المثبت تستحوذ عليه دول الشرق الأوسط حتى سنة 2005، كما شهد الاحتياطي العالمي تزايد ملموسا خلال خمسين سنة الماضية وذلك نتيجة للاكتشافات الجديدة التي أضافت كميات كبيرة لإجمالي الإحتياطي المثبت.

2- التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية:

من أهم هذه المنظمات الدولية الإقليمية التي لها تأثير في أسعار البترول.

2-1- منظمة الدول المصدرة للنفط:

أنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول المصنعة على شكل تنظيم مشابهه به لكارتل التي تسيطر على أسعار البترول وتتحكم فيها حيث كانت هي السبب الأساسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى، وبناء على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين 10 و14 من شهر ديسمبر 1960 ضم ممثلي: إيران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية وفنزويلا، وتقرر من هذا الاجتماع التاريخي إنشاء منظمة (OPEC) فالهدف الأول لهذه المنظمة كان الإبقاء على أسعار النفط الذي يستغله لكارتل الدولي للنفط خارج حدودها في مستوى مرتفع وحماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها وتأمين تصدير إلى دول مستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة، وفوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة مرة في الصناعات النفطية وتنسيق الجهود التي تبذلها البلدان المنتجة لإنتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة.

2-2- الوكالة الدولية للطاقة (IEA): لقد أنشأت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956 وعلى ارتفاع أسعار النفط عامي 1973-1974 لفرض وتوحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه (OPEC).

لقد سعت هذه الوكالة لتحقيق أهدافها المعلنة لصياغة برنامج عمل للدول المستهلكة للطاقة هي:

- ✓ تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية أثناء الطوارئ وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك.
- ✓ صياغة نظام المعلومات يوزع دوليا حول السوق النفطي العالمي.
- ✓ وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة.
- ✓ تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها...
- ✓ تكوين تخزين من النفط يكفي لاستهلاك تسعين يوما لمواجهة الطوارئ والغرض التأثير في السوق النفطية.

2-3- العوامل الجيوسياسية: لقد كان هناك اجتماع في أوساط المحللين على أن أساسيات السوق من الطلب والعرض ومستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة، فقد كانت الأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير على أسعار النفط.

المطلب الثالث: طرق ومراحل تسعير النفط:

جاء تطور تسعير النفط الخام وطرق تحديده متأثرا بنسبة كبيرة بالعوامل السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى طبيعة السوق النفطية السائدة حينها، ومن الملاحظ أنه يمكن تفسير مراحل هذا التطور إلى ثلاثة فترات رئيسية متباينة فيما بينها هي:

أولا: مرحلة تسعير النفط الخام في ظل الاحتكار المطلق (1920-1939م):

تسعير النفط الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها إلى 03 مراحل:

1- مرحلة نقطة الأساس الواحدة:

فرضت الشركات النفطية الاحتكارية نظاما خاصا بالأسعار المعلنة عرف بنظام نقطة الأساس الواحدة ويتم من خلاله حساب الخامات العالمية كما يلي:

سعر خام خليج المكسيك مضافا إليه تكاليف النقل والتأمين من منطقة الخليج المكسيك إلى مناطق الاستيراد.

2- مرحلة نقطة الأساس المزدوجة:

بموجب هذا النظام الجديد تمت إضافة نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج العربي، إضافة إلى منطقة خليج المكسيك، فكان نفط خليج العربي يحسب على أساس خامات خليج المكسيك في الأسواق الدولية مضاف إليها أجور الشحن الحقيقية في مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك.

3- مرحلة نقطة الأساس الواحدة المتعادلة:

وصار يحسب في هذه المرحلة باحتساب سعر النفط العربي كما يلي: سعر النفط العربي مضافا إليه تكاليف النقل في الخليج العربي إلى ميناء ساوثمين بغرب إنجلترا.

ثانيا: مرحلة تحديد سعر النفط الخام في ظل الانحصار الاحتكاري (1950-1980):

تسعير النفط الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها إلى 03 مراحل:

1- قاعدة ص في المحقق:

وفق هذه القاعدة كان يتم الاعتماد على سعر البترول الأمريكي وسوق خليج المكسيك في تحديد الأسعار المعلنة للنفط.

2- قاعدة سعر الإشارة:

خلال هذه الفترة أصبحت منظمة أوبيك والشركات البترولية الاحتكارية تحدد الأسعار.

3- قاعدة السعر الرسمي:

شهدت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا في أسعار النفط حيث تمكنت منظمة الدول للنفط وخاصة العربية منها من رفع مستوى السعر المعلن وفقا ما يتماشى مع مصالحها الخاصة.

ثالثا: مرحلة تسعير النفط الخام في ظل المنافسة الحرة (1980- إلى يومنا هذا):

في هذه المرحلة زالت سيطرة الشركات النفطية الاحتكارية لتنتقل هذه السيطرة إلى يد منظمة الدول المصدرة للنفط حيث أصبحت تتحكم في الأسعار، لكن لم تدم إلا ستة سنوات.

المبحث الثالث: تطورات أسعار النفط

المطلب الأول: تطور إنتاج النفط عالميا:

انعكس ارتفاع أسعار النفط عام 2000 على نشاطات الاستكشاف والحفر والإنتاج، وحققت الشركات النفطية العالمية نتيجة لذلك عائدات ضخمة سمحة لها بالاستثمار في البحث عن حقول جديدة للنفط والغاز، أو تطوير حقول سبق اكتشافها، حيث إنفاق الشركات العالمية بحوالي 19% في سنة 2000 بالقياس مع سنة 1999، وأن الجدول المالي يوضح تزايد إنتاج النفط باستمرار من سنة إلى أخرى.

جدول رقم (01): معدلات الإنتاج العالمي من البترول:

	1980	2000	2006	2010	2015	2030
الدول غير أعضاء بمنظمة الأوبك*	35.5	43.5	47	48.6	50.3	53.2
الدول الأعضاء	28.1	31.7	35.8	40.6	46	60.6
العالم	65.2	76.8	84.6	91.1	98.5	116.3

*- متضمنا أنجولا التي انضمت إلى الأوبك مطلع عام 2007.

المصدر: جريدة الفاينانشيال تامز، العدد 8 نوفمبر 2007.

يلاحظ من الجدول أن دول الأوبك تستحوذ على أكبر كمية من إنتاج النفط وخاصة في سنة 1980 وبقيت محافظة على ريادتها ولكن بشكل اقل خلال سنة 2006، وخلال المستقبل ستنخفض حصتها وتصبح أقل من حصة الدول غير الأعضاء في هذه المنظمة وخاصة سنة 2030 لان دول الأعضاء ستواجه تناقصا في المخزون الجوفي وهو قابل للنفاد بسبب الاستخراج وهو ليس متجددا وهذا يعني أنه كلما زادت معدلات الاستخراج كلما كان عمر البئر البترولِ أقصر[1].

وبصفة عامة فهناك زيادة في الإنتاج العالمي من النفط بسبب الزيادة المستمرة في الطلب عليه، حيث أن الدول الصناعية لوحدها تستهلك 70 % من يحمل الاستهلاك العالمي للنفط، وعلى الرغم من المحاولات المستمرة والحثيثة من قبل الدول المتقدمة للحؤول دون الإعتماد الرئيسي على النفط ومحاولة إحلال موارد أخرى للطاقة مكانه إلا أنها لن تستطيع في المستقبل القريب الإستغناء عن النفط كمصدر رئيس لنمو الطاقة التشغيلية لاقتصادياتها، فضلا عن قصور تلك البدائل على أن تحل محل النفط من جهة، وتعدد إستخدامات النفط من جهة أخرى.

[1]- ويلفريد. ل: العصفة آول المثالية: أوبك وسوق النفط ترجمة العالمي: جمال صالح خضر أبو ناصر، مجلة الثقافة الدولية، العدد 153، ص152.

مما يؤكد أن النفط سيبقى خلال المستقبل القريب المصدر الأكثر أهمية للطاقة على الصعيد العالمي وهذا يعني أن حجم الطلب على النفط سوف يتزايد خلال العقود المقبلة ومن أدنى شك، وللعلم فإن الطلب العالمي يرتبط بمجموعة محددات وعوامل مؤثرة، يأتي في مقدمتها مستوى النمو الاقتصادي، ومعدل نمو السكان العالمي، ثم عدد من العوامل الأخرى كأسعار المنتجات النفطية والتي تتضمن نسبة كبيرة من الضرائب غير المباشرة (ضرائب الإستهلاك) وصلت إلى دول الاتحاد الأوربي إلى نحو 70% من السعر النهائي.

1- دور منظمة الأوبك: تأسست أوبك سنة 1960 وهي منظمة خاصة بالحكومات المنتجة للنفط، وهي تتعاون فيما بينها لإدارة إمدادات النفط وأسعاره من أجل تعظيم العائدات للدول الأعضاء، ولتعزيز الإستقرار في سوق النفط، وبلغ عدد أعضائها سنة 1975 ثلاثة عشر عضوا وهم (العراق، الكويت، السعودية، إيران، فنزويلا، قطر، ليبيا، أندونيسيا، الإمارات، الجزائر، نيجيريا، الإكوادور، الغابون)، وتلتزم جميعها ظاهريا بنظام الحصص النسبية للإنتاج (quotas)، بيد أن العراق وهو العضو الذي لا يلتزم بحصته النسبية حاليا لأنه يحاول استعادة إنتاجه السابق[1].

إن تمسك (opec) بفكرة الأسعار الثابتة قد مكنت الدول المنتجة غير الأعضاء في هذه المنظمة من تحقيق مواقع تنافسية متفوقة على مواقع البلدان الأعضاء فيها فأصبحت (opec) (المجهزة المتممة) التي تقوم بتعديل الفائض أو العجز الذي تسببه البلدان الأخرى غير الأعضاء وذلك للحفاظ على استقرار الأسعار.

إن دول الأوبك وحدها تملك حوالي 80% من الاحتياطي النفطي المؤكد في العالم في سنة 2004، بينما يشكل الاحتياطي العربي حوالي 59 % منه، إلا أنها تشكل حوالي 40% من النفط العالمي، ولذلك فالمنتجون من خارج أوبك مهمون بقيادة روسيا التي يتزايد إنتاجها، والولايات المتحدة التي يتناقص إنتاجها.

ولا شك أن لهبوط معدلات نمو البلدان المصدرة للبترول،سبّب إنهيار أسعار البترول الخام وخاصة في سنتي 1955–1936، حيث بلغ حوالي 9 دولارات للبرميل الواحد وقد ساعد هذا على ركود الاقتصاد النامي وأدى هذا الواقع الجديد لأسعار البترول الخام من خفض نسبة مساهمة (opee) في الإنتاج العالمي للبترول الخام، فقد انخفضت هذه النسبة من 57.8 % في سنة 1970 إلى 373 % سنة 1985 .

وعادة ما يتأثر إنتاج النفط بالأوضاع السائدة في منطقة الشرق الأوسط خاصة، وبالأوضاع الدولية عامة، إضافة إلى إرتباط الإنتاج بسياسات أوبك الهادفة إلى المحافظة على إستقرار الأسواق لتلبية إحتياجاتها من النفط وإبقاء أسعار النفط الخام بحالة جيدة.

[1]- تقرير الأمين العام، السنوي 2006، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك) متوفر على الأنترنت: الموقع: www.oapercorp.org

وفي سنة 2000 رفعت منظمة أوبك سقف الإنتاج أربع مرات في محاولة لتخفيض الأسعار التي كانت تهدد بتقليل الطلب على النفط، وصممت للمحافظة على أسعار النفط ضمن مدى يتراوح ما بين 22 إلى 28 دولارا لسلة أوبك من النفط الخام، سلة أوبك (opec baske) هي المعدل الإحصائي للنفط السعودي الخفيف مع ستة نفوط خام أخرى من أوبك، وتشتمل على آلية تلقائية لتعديل كمية الإنتاج، والتي تطبق في حالة تغير السعر فوق أو تحت النطاق، مع أن الآلية لم تطبق دائما.

في العام 2001 واجهت منظمة أوبك ركودا اقتصاديا في الولايات المتحدة، والذي إنتشر تدريجيا إلى أماكن أخرى من العالم، مما قلل الطلب على النفط، وفي أعقاب عدة تخفيضات للإنتاج من قبل منظمة أوبك بقي سعر سلة أوبك مبدئيا في مدى منتصف العشرينات من الدولارات، وأعلنت عن تخفيض الإنتاج بمقدار 1.5 مليون برميل يوميا، بدءا من شهر يناير 2002، شريطة أن يساهم المنتجون من خارج منظمة أوبك بقيادة روسيا بتخفيض إضافي مقداره 500 ألف برميل يوميا، وكانت إستراتيجية منظمة أوبك ناجحة إلى درجة كبيرة، إذ بدأ تعافي الاقتصاد وعوده إلى وضعه الطبيعي في الخريف، حيث إرتفعت أسعار سلة أوبك مرة ثانية إلى نطاق السعر المحدد، وفي ديسمبر رفعت منظمة أوبك سقف الإنتاج إلى 23 مليون برميل يوميا ليتوافق الإنتاج الفعلي.

وفي غاية أبريل 2003 وافقت منظمة أوبك على تخفيض إنتاجها الفعلي بمعدل 2 مليون برميل يوميا وصولا إلى 25.4 مليون برميل يوميا لإجمالي المنظمة، فارتفعت أسعار النفط إلى 28-29 دولارا للبرميل في سبتمبر، وإلى 30 -32 دولارا للبرميل في نوفمبر، وبالتالي فقدت منظمة أوبك السيطرة على أسعار النفط في العام 2004.

وفي 31 مارس من العام 2004، صادقت منظمة أوبك في فيينا على قرارها السابق القاضي بتخفيض الإنتاج بمعدل مليون برميل يوميا إعتبارا من أول أبريل لمستوى 23.5 مليون برميل يوميا، بالرغم من أن أسعار النفط مرتفعة لمستوى 25.5 مليون برميل يوميا بدءا من أول يوليو، وبزيادة أخرى بمعدل 500 ألف برميل يوميا بدءا من أول أغسطس، لكنها تابعت خطتها لزيادة العرض بمقدار 500 ألف برميل يوميا ليصل إلى سقف 26 مليون برميل، ومع ذلك لم تكن إجراءات أوبك كافية لمنع الأسعار من الارتفاع، فقد إستمر سعر النفط بالارتفاع إلى أن وصل إلى 6 50 دولار للبرميل في سنة 2005، وقد بلغ سعر برميل النفط 75 دولارا للبرميل وذلك في أفريل 2006، وأوبك الآن تعمل بكل طاقتها الإنتاجية ولم تتمكن من الحفاظ على إستقرار الأسعار.

المطلب الثاني: تطور أسعار النفط:

تحسب أسعار النفط الخام العالمية بالبرميل وتحدد بالدولار، وبرميل النفط هو وحدة قياس أنجلو-ساكسونية تصل سعته حاليا 159 لترا، وهو لم يعد يستخدم عمليا منذ فترة طويلة لنقل النفط لكنه يبقى المرجع الدولي في تجارة النفط وخاصة بعد إستخدام أنابيب النفط والخزانات والسفن والشاحنات –الصهاريج. إن أسعار النفط تتميز بعدم الاستقرار ويمكن متابعة تطورها عبر فترات زمنية كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 1: تطور أسعار النفط خلال الفترة 1970-2005.

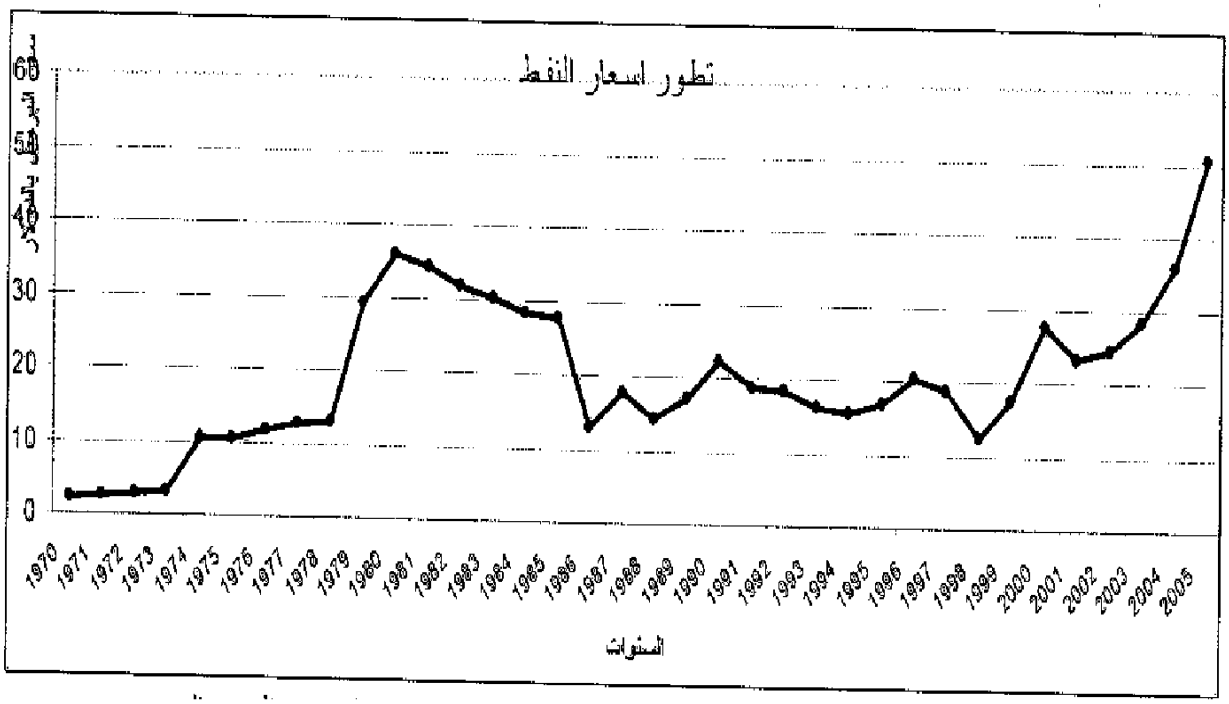

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إعداد متفرقة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

من خلال المنحنى يتضح أن هناك أربعة صدمات نفطية هي على النحو الآتي:

الصدمة النفطية الأولى: بدأت في سنة 1973 حيث شهدت نقلات نوعية في أسعار البترول في الأسواق العالمية بدأت مع حرب أكتوبر حيث وصل سعر برميل البترول لأول مرة إلي 12.5 دولاراً.

بعد أزمة النفط عام 1973 إستطاعت وللأسف الدول العظمى أن توجد لنفسها موقعا هاما في سوق النفط العالمي بفعل كفاءها وتماسكها وتنظيمها وتخطيطها السليم للمستقبل، واتبعت لتحقيق ذلك مجموعة من القواعد والسياسات معتمدة على مقومات أساسية وهامة نورد بعضها فيما يلي[1]:

- ❖ تبني سياسة التأثير المباشر وغير المباشر على العرض والطلب على النفط كأداة لإدارة السوق، بدلا من الاعتماد على الشركات النفطية العالمية.
- ❖ وضع العديد من الحواجز الجمركية والقيود الكمية على إستيراد النفط، بهدف الضغط على الطلب على النفط باتجاه تخفيضه، وخاصة النفط العربي وفرضت لذلك الضرائب على إستهلاك النفط ومشتقاته ودعمت القوانين والإجراءات الإقتصادية أو البيئية المؤدية إلى الحد من إستخدام النفط واستهلاكه.

[1] - فتوح أبو ذهب صادق: هيكل التجسس الإقتصادي والصناعي وموقع العالم العربي، سلسلة دراسات إقتصادية مرآز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العدد3، 2001، ص29.

- ❖ زيادة إنتاج النفط الخام خارج أوبك بشكل عام والدول العربية بشكل خاص، وذلك بدعم وزيادة الاستثمار في مجال البحث عن النفط في الدول الغربية وخارجها.
- ❖ زيادة الاعتماد على إستخدام البدائل من خلال دعم وزيادة البحوث في مجال تطوير إستخدام البدائل لتحل محل النفط كمصدر للطاقة، أو هدف تنويع مصادر الطاقة ومحاولة تخسير النفط موقعه كمصدر رئيس.
- ❖ إنشاء وكالة دولية للطاقة تضم الدول الغربية الصناعية فقط من أجل رسم السياسات والإستراتيجيات الهادفة إلى الحد من إستهلاك النفط، وزيادة إنتاجه خارج أوبك وداخل دولهم.
- ❖ بناء مخزون إستراتيجي وتجاري من النفط لتأمين الإمدادات والحد من إرتفاع أسعاره.
- ❖ توجيه السياسات الاقتصادية والمالية للمنظمات المعنية بالشؤون الإقتصادية العالمية، ككبريات المؤسسات المالية والعالمية للإستثمار في مجال البحث عن مصادر جديدة للنفط في دول العالم الثالث بهدف تقليل أهمية النفط داخل أوبك وخاصة النفط العربي.

الصدمة النفطية الثانية: مع إندلاع الثورة الإيرانية ضد حكم الشاه في سنة 1979 إرتفعت أسعار البترول مرة أخرى، ووصل البرميل إلى 36 دولارا للبرميل في سنة 1930، ثم بعد ذلك تابعت الأسعار إنحدارها حتى وصلت إلى 275 دولارا سنة 1955.

الصدمة النفطية الثالثة: وبدأت منذ سنة 1986 حيث وصل سعر البترول إلى 13 دولارا للبرميل، ثم عاودت الإرتفاع فوصلت إلى 20 دولارا عام 1996 ثم إنهارت ثانية في عام 1998 إلى 12.3 دولارا ثم حقق برميل النفط قفزة نوعية بعد ذلك ليصل إلى حوالي 28 دولارا للبرميل الواحد عام 2000 أي بزيادة نسبتها 128%.

الصدمة النفطية الرابعة: والتي بدأت منذ سنة 2005 حيث إرتفعت الأسعار ووصلت إلى 51 دولار للبرميل وبقيت في ارتفاع مستمر إلى غاية اليوم حيث قاربت 100 دولار للبرميل في بداية سنة2008 والصدمة الرابعة هي نتيجة للوجود الأمريكي في منابع النفط وسيطرتها على أكبر إحتياطي في العالم وبدخول الشركات الأمريكية إلى إستثمار النفط العراقي المتزامن مع تغيرات سياسية لخريطة المنطقة.

وفيما يلي المحطات الأساسية في تاريخ سعر النفط:[1]

[1]- أتوش عاشور وبلعزوز بن علي، الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق، مجلة الغازية إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد، 2 ماي، 2005، ص168.

المحطات الأساسية في تاريخ سعر النفط

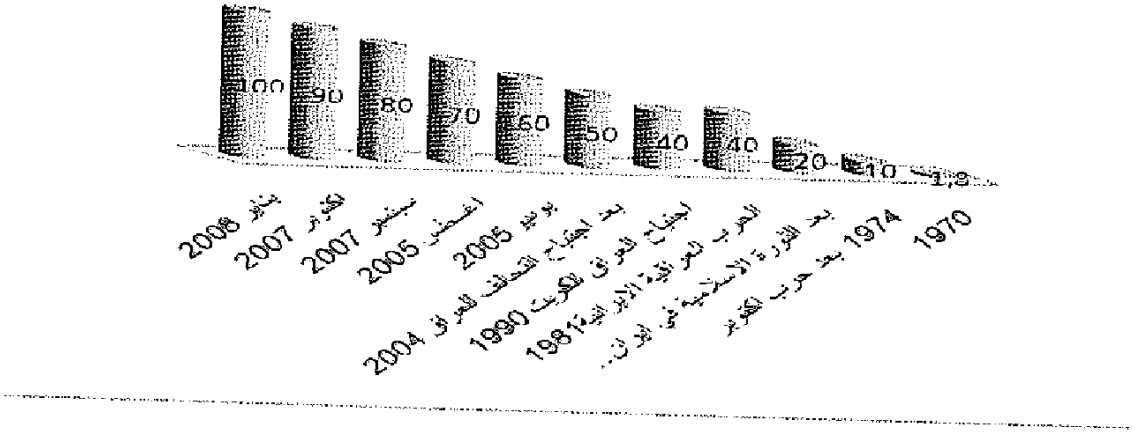

المصدر: من أعداد الباحث.

لكن هذه الزيادة المستمرة في سعر برميل النفط أهي زيادة في السعر الإسمي أم هي زيادة في السعر الحقيقي؟

أنه يمكن القول هناك زيادة في السعر الإسمي للبترول منذ حرب أكتوبر 1973 هذه الأخيرة تركت آثارا كبيرة على الاقتصاد العالمي نتج عنه إرتفاع أسعار السلع المصنعة بنسيبة كبيرة مما أثر على إرتفاع واردات الدول النامية وأدى إلى عجز موازين مدفوعاتها.

وعند إنخفاض أسعار البترول خلال حقبة 80 و90 تركت أسعار السلع الصناعية تراوح مكانها دون إنخفاض حيث أنه كان من الواجب أن تنخفض أسعار هذه السلع لان الطاقة تعتبر إحدى المحددات الأساسية لتكاليف الإنتاج، حيث نجد في سنة 1980، بينما كان السعر الرسمي 26 دولار للبرميل كان السعر الحقيقي 16.11 دولارا ووصل السعر الحقيقي إلى أدنى سعر له إلى 5.6 دولار للبرميل سنة 1973، أي أنه خلال 25 سنة إرتفع السعر الحقيقي من 3.14 دولار إلى 5.6 دولار وهذا في غير صالح الدول النامية، ولقد إرتفع مؤخرا إلى 100 دولار للبرميل لكن أسعار المواد الأولية الأخرى في إرتفاع مستمر حيث إرتفع مثلا سعر القمح بحوالي 300%، ويرى المحللون أن البرميل يجب أن يصل إلى 102دولاراً لتحطيم سعره القياسي المستحيل في سنة 1979 بالقيمة الفعلية أي مع إحتساب معدل التضخم وتقلبات أسعار الصرف.

1- أسباب إرتفاع أسعار النفط:

هناك عدة أسباب ساهمت مؤخرا في زيادة أسعار النفط يذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

- ضعف الدولار: ساعد تراجع الدولار الأمريكي مقابل عملات رئيسية أخرى على تعزيز عمليات الشراء في مختلف السلع الأولية حيث يرى المستثمرون أن المحاصيل المسعرة بالدولار رخيصة نسبيا، يضاف إلى ذلك تخفيض

البنك المركزي الأمريكي أسعار الفائدة وقيام البنوك المركزية بضخ مليارات الدولارات في الأسواق المالية لتخفيف أزمة الإئتمان فصعدت أسعار النفط بما يقارب من 40%.

- **بسبب المضاربة:** جاذبية المضاربة على النفط بين المستثمرين في الأسواق المالية الذين يقومون بعمليات الشراء عند إنخفاض الأسعار وعملية البيع بعد عملية إرتفاع الأسعار.

- **العلاقة بين العرض والطلاب:** إن سعر النفط يتحدد عن طريق العرض والطلب، بالإضافة إلى المخزون العالمي من النفط، حيث أنه في الآونة الأخيرة زاد الطلب على النفط بسبب اختناقات مصافي التكرير في الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستهلك للبترين في العالم يسبب أعطال غير متوقعة الأمر الذي زاد السحب من المخزونات، ويضاف إليه انخفاض إنتاج الولايات المتحدة ومحاولة زيادة مخزوناتها وانخفاض إنتاج بعض الدول الأخرى كتونس وسوريا وأندونيسيا...الخ، وزيادة طلب كل من الصين والهند، وبالتالي نتج عنه زيادة الطلب.

- **عدم الاستقرار السياسي:** في بعض الدول المنتجة للنفط نتيجة المخاوف التخريبية التي تحيط بمناطق الإنتاج المهمة، كما تمثل الأزمة النووية الإيرانية وتمديد الولايات المتحدة الأمريكية بضربها فإن تعرضت للهجوم فإنّ أسعار البترول سترتفع أكبر لأن إيران تمتلك ثاني أكبر الإحتياطات العالمية، ضف إلى ذلك أن معظم إنتاج الكويت والإمارات وقطر والبحرين يمر عبر مضيق هرمز وسوف تلجأ إيران إلى إغلاق هذا المضيق إذا تعرضت للهجوم يضاف إلى ذلك تصاعد أعمال العنف في نيجريا والتي تقع في المرتبة الأولى بين الدول الإفريقية المصدرة للنفط.

- **الأسباب المناخية:** إن الأعاصير والتقلبات المناخية لها تأثير مباشر على سعر النفط والكميات المطلوبة فمثلا إذا تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لأعاصير بحرية أوقفت إنتاجها وشلت قدرة بعض مصافيها النفطية في خليج المكسيك على إنتاج مشتقاته، مما أدى إلى زيادة الطلب.

خلاصة الفصل:

يعتبر النفط مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الإقتصادية والسياسية مما يضفي عليها الطبيعة الدولية والأهمية خاصة إلى جانب أنه المصدر الرئيسي للطاقة ومن خلال إستعراضنا للفصل الأول يمكن أن نستنتج ما يلي:

- ✓ هناك عدة أنواع لأسعار النفط حسب تكلفة الإنتاج، نوعية ومناطق الإنتاج والتصدير.
- ✓ يتحدد سعر النفط بمجموعة من العوامل تؤثر في الأخير على عرض وطلب السلعة النفطية إلا أنه يبقى معدل النمو الإقتصادي العامل الأساسي في تحديد السعر، ذلك بسبب إرتباطه الكبير بين النمو الإقتصادي والطلب النفطي معبراً عنه بالعلاقة الطردية بينهما.
- ✓ توجد أهمية كبيرة للصناعة النفطية وأهم خصائصها.

أما الإقتصاد الجزائري الذي سنتطرق إليه من أجل توضيح الآثار المترتبة عن تغيير أسعار النفط وآثار إنخفاضه، يعتبر الجزء التطبيقي لهذا البحث.

الفصل الثاني

دراسة أثر إنخفاض النفط على الإقتصاد الجزائري

تمهيد

- **المبحث الأول: تطور إنتاج النفط في الجزائر**
  - المطلب الأول: المشاكل التي تواجه النفط في الجزائر
  - المطلب الثاني: التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر
- **المبحث الثاني: تداعيات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري**
  - المطلب الأول: أسباب إنخفاض أسعار النفط
  - المطلب الثاني: إنعكاسات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري.
  - المطلب الثالث: تقلبات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري
- **المبحث الثالث: أثر تغيرات أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري**
  - المطلب الأول: أثر تراجع أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري
  - المطلب الثاني: الحلول الممكنة للخروج من هذه الأزمة الاقتصادية

خلاصة

تمهيد:

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوع في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات وبنسبة تفوق 95% في المتوسط، كما تشكل الجباية النفطية أكثر من 60% من إيرادات الميزانية العامة للدولة، وهو دفع يجعل الإقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط المعروف تاريخيا بأنه الأكثر تقلبا من بين السلع الرئيسية.

وفي هذا السياق فقد إنهارت أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام 2014، حيث أنه بعد الفترة التي عرفتها الأسعار منذ مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمان، انخفض سعر برميل النفط من 110 دولار في جوان 2014 ليصل إلى أقل من 50 دولارا بحلول منتصف أكتوبر 2015، وبلغت النسب المئوية فقد هبطت أسعار النفط بمعدل تجاوز 60% ومن هنا نتسائل: ما الذي يفسر هذا الانخفاض وهل سيستمر طويلا؟ وما هي تداعيات على الإقتصاد الجزائري وكيف استجابة السلطات الجزائرية لهذه الصدمة وما مدى قابلية هذه الإستجابة للإستمرار طويلا؟

المبحث الأول: تطور إنتاج النفط في الجزائر:

يساهم النفط بأكثر من 95% من إيرادات الصادرات الجزائرية، إن مداخيل البترول والغاز تشكل 36.4% من الناتج المحلي الإجمالي، و65% من مداخيل الدولة وتشغل حوالي 3% من القوة العاملة.

وإن استثمار النفط الوطني يحقق فوائد جمة منها:

- ✓ تأمين فرص عمل لأيدي وطنية، وخلق وتكوين كادر فني وعلمي مؤهلا تأهيلا عالي الاختصاص.
- ✓ توسيع قاعدة التشابك القطاعي بين القطاعات الاقتصاد الوطني، من خلال إقامة ترابطات أمامية مع العديد من المشروعات (تكرير النفط، الأسمدة، الكهرباء، توفير الوقود).
- ✓ تأمين إيرادات من القطاع الأجنبي.
- ✓ إن النفط يتمتع بالقدرة على تأمين الطاقة اللازمة لتشغيل الآلات، التي تتجسد فيها تكنولوجيا الصناعات المتطورة التي يستوردها العالم بكثافة، وإذا كانت الطاقة النووية يمكنها تأمين قدر أكبر من القدرة الحرارية إلا أن إستعمالها مازال محدودا على الصعيد العالمي حتى الآن.
- ✓ تشكل الزيوت النفطية أفضل أنواع الزيوت المستخدمة في عملية التشحيم أو التزييت نظرا لنوعيتها السليمة وسعارها المشجعة، "وإن الصفة العازلة لزيوت البترول تجعل منها أحد أهم الاستخدامات في عالم المحولات، والكابلات، وعملية وصل الأسلاك تحت الأرض".
- ✓ تعتبر صناعة النفط ومشتقاته من الصناعات الحديثة التي يقدر عدد المنتجات المتفرعة عنها بأكثر من 80 ألف منتج، كالبلاستيكن والألياف الصناعية والمطاط الصناعي، والمنظفات، والمبيدات الحشرية، والأسمدة، والدهانات، والأدوية، والملونات...الخ.

ولذلك فإن الدولة ترى ضرورة فتح قطاع الإستكشاف، والإنتاج النفطي أمام الشركات الأجنبية لأسباب عديدة تكنولوجية وإقتصادية وجيوبوليتيكية، حيث أن أهم الأسباب من الناحية التكنولوجية هو تراجع إنتاج الآبار النفطية، ومهما كانت الحقول النفطية كبيرة فإنها تخضع لتراجع الإنتاجية وللمحافظة على مستويات الإنتاج يتطلب إستثمارات رأسمالية كبيرة، وتلعب الإستثمارات الأجنبية المباشرة دورا هاما ومؤثراً في صناعة البترول في الجزائر بحيث تعتبر هذه الاستثمارات الركيزة الأساسية لصناعة البترول وتبرز أهميتها في الأسباب التالية:

- ✓ ضعف المدخرات الوطنية، وعدم توافر رأس المال الوطني للقيام هذه المهام .
- ✓ ارتفاع درجة المخاطرة وعدم التأكد من مردودية هذه الاستثمارات خاصة في مرحلة البحث والاستكشاف الأولية، الأمر الذي تحجم عنه الاستثمارات الوطنية المتاحة.
- ✓ إحتياج صناعة البترول لتكنولوجيا حديثة ومتطورة وكثيفة رأس المال حتى تقلل من درجة المخاطرة وعدم التأكد، وهذه التكنولوجيا لا يمكن توافرها بالإمكانيات والموارد المحلية حيث أنها مكلفة إلى حد كبير.

- ✓ إحتياج صناعة البترول إلى مهارات فنية وبشرية عالية وخبرات متخصصة خاصة في مراحل البحث والاستكشاف.

لكن هذه الاستثمارات الأجنبية تواجهها عدة مخاطر يمكن تلخيصها في المجموعات الآتية:

جدول رقم (2): عناصر المخاطرة التي تواجه الإستثمارات الأجنبية فيما يخص النفط.

مجموعة المخاطر الفنية	مجموعة المخاطر الاقتصادية	مجموعة المخاطر السياسية
- خامات بها شوائب غير مرغوب فيها - احتياطات عميقة - تركيبات جيولوجية صعبة - ظروف حفر صعبة. - وقوع الاحتياطات في مناطق نائية.	- انخفاض أسعار الزيت الخام. - ارتفاع تكاليف الإنتاج. - انخفاض العائد على رأس المال نتيجة ما سبق. - تغير التشريعات الاقتصادية.	- عدم الاستقرار السياسي وكثرة الاضطرابات السياسية. - تنازع المناطق بين الدول خاصة مناطق الحدود. - تغير الأيدلوجيات الحاكمة وبالتالي تغير التشريعات الاقتصادية والسياسية.

المصدر: من إعداد الباحث.

وبناءا عليه فقد فتحت الجزائر هذا القطاع للشاكة ووفرت الضمانات الكافية ضد التأميم، ومكنتها من تحويل أرباحها دون قيود، مما دفع الشركات البترولية الإقدام بسرعة نحو الإستثمار الجزائري، ففي سنة 1992 تم إمضاء 12 عقد إستغلال مع الشركات الأجنبية، وتدعمت علاقة الشراكة أكثر من خلال صدور قانون سنة 1993 (المرسوم التنفيذي رقم 12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بتشجيع وترقية الإستثمار في الجزائر)، الذي جاء في سياق التوجه نحو إقتصاد السوق والإستعداد للإندماج في الإقتصاد العالمي، وخلال الفترة 99-2001 تم حفر 52 بئر، وإكتشاف 8 آبار في إطار الشراكة بين سوناطراك والشركات الأجنبية، كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (3): لشراكة في مجال التنقيب خلال الفترة 99-2001

البيان	1999	2000	2001
التنقيب (بالمتر)	49059	61768	44365
عدد الآبار المحفورة	18	21	13
عدد الآبار المنجزة	15	18	12
الاستكشافات	3	3	2

المصدر: تقارير شركة سوناطراك.

ولقد عقدت شركة سوناطراك مع الشركة الأمريكية ANADARKO في سنة 1999 في مجال التنقيب عن البترول، وبين شركة سوناطراك والشركة الأمريكية CONOCO في سنة 2000 مهمتها إنجاز مشاريع مشتركة في جميع مراحل قطاع المحروقات من الإستكشاف والبحث، والإنتاج، والنقل، والتسويق.

وفيما يخص سنة 2003 تم إنجاز 7 عمليات إستكشاف قامت بها شركة سوناطراك، وفي سنة 2004 إرتفع عدد الاستكشافات إلى 12 عملية.

ولقد وقعت سوناطراك في نوفمبر 2005 إتفاقا حول إنشاء شركة مختلطة مع الشركة الأمريكية اليابانية "أمريكا أيغل ترانسبور-ميتسوي" لإقتناء ثلاثة بواخر لنقل البترول حيث تتكفل الشركة المختلطة بالعمل لحساب سوناطراك بهدف نقل صادراتها.

وحسب معطيات دائرة الدولة الأمريكية في سنة 2005 فالإستثمارات المباشرة للولايات المتحدة في الجزائر بلغت 4.1 مليار دولار وأغلبه في قطاع النفط، وبلغت واردات أمريكا من الجزائر أكثر من 47 مليار في سنة 2002، ثم 7.4 مليار في سنة 2004 حيث 99% منه غاز طبيعي وبترول.

إن الطاقة الإنتاجية للجزائر تقارب 1.5 مليون برميل يوميا، وتسعى إلى زيادة طاقتها الإنتاجية إلى 2 مليون برميل مع حلول 2010 مع تنفيذ إستثمارات في حدود 12 مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة، وأن أحدث التقارير تؤكد أن الجزائر تحتل المركز الأول في شمال إفريقيا في مجال إنتاج الطاقة والمصدر الثالث للغاز في العالم والمركز 12 في مجال إنتاج النفط، وأن الكمية المنتجة من النفط تتزايد من سنة لأخرى كما يوضحه الشكل أدناه.

شكل رقم (2): تطور إنتاج واستهلاك النفط خلال الفترة 1930-2004.

Algeria's Oil Production and Consumption

1980-2004

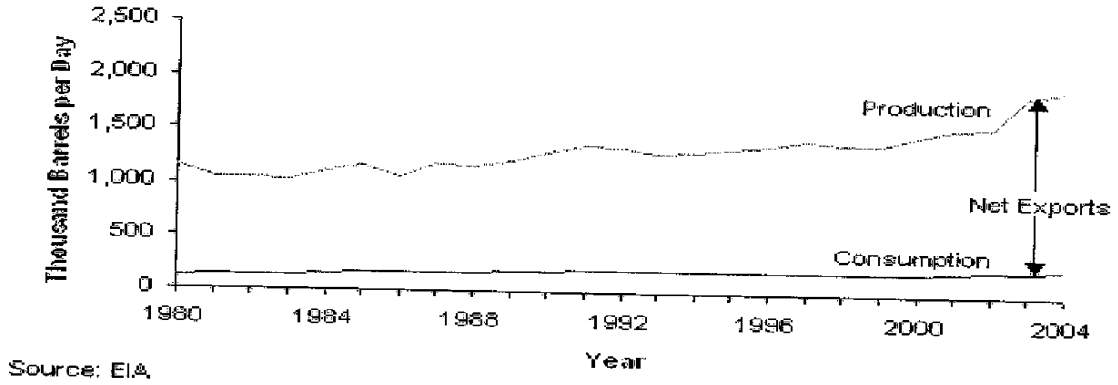

available in the Site: ،Source: Algeria

http://www.eia.doe.gov/emeuscabs/algeria.html

يلاحظ من المنحنى أن إنتاج النفط قد حقق تطورا كبيرا ويسلك اتجاها متزيد وهذا بفضل زيادة عدد الحقول المستكشفة في إطار عملية الشراكة، وبالتالي فقدرتها الإنتاجية في تزايد ولكنها أقل من القدرة الإنتاجية لنيجيريا، كما يبينه الجدول الموالي.

جدول رقم (4): نمو قدرة الإنتاجية للنفط (الوحدة مليون برميل يوميا)

الدول	1990	2003	2020	2030	2030
الجزائر	1.3	1.5	1.9	1.8	1.5
ليبيا	1.5	1.5	1.9	1.8	1.5
نيجيريا	1.8	2	2.7	3.2	2.6

المصدر: حسين عبد الله، المخاطر المحيطة بنفط الخليج، مجلة السياسة الدولية، المجلد 43، العدد 171 يناير 2008، ص36

من خلال الجدول نلاحظ نمو قدرة إنتاج النفط اليومية في الجزائر هذا بسبب زيادة عدد الآبار المكتشفة نتيجة زيادة الطلب العالمي على هذه المادة الحيوية واستعمال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج، من أجل مواجهة الطلب العالمي المتزايد حيث أنه في سنة 2006 تم حفر 61 بئر منها 9650 في إطار الشراكة، واستكشاف 17 آبار منها 8 في إطار عملية الشراكة (9)، وتحتل الجزائر المركز رقم 14 فيما يتعلق بامتلاكها لإحتياطي النفط العالمي، وصادراتها من النفط تتزايد من سنة إلى أخرى بسبب إرتفاع الأسعار وزيادة الإنتاج كما يوضحه الجدول أدناه.

جدول رقم (5): تطور الصادرات خلال الفترة 1992-2004

السنوات	مبلغ صادرات المحروقات (1)	إجمالي الصادرات (2)	(1) / (2)
1992	237.54	249.01	%95
1993	228.12	239.55	%95
1994	311.36	324.34	%96
1995	473.06	498.45	%95
1996	691.87	740.81	%93
1997	762.08	791.77	%96
1998	567.00	588.88	%96
1999	811.17	840.52	%97
2000	1611.00	1657.21	%97
2001	1428.52	1480.34	%96
2002	1445.00	1502.00	%96
2003	1850.00	1902.00	%97
2004	2276.82	2337.50	%97

Source: office national des statistiques disponible sur le site: htpp://www.ons.dz

يتبين من خلال الجدول تزايد إجمالي الصادرات من سنة إلى أخرى، وأن جل الصادرات هي نفط وغاز حيث تشكل كنسبة متوسطة خلال الفترة 92-2004 حوالي 96% من إجمالي الصادرات، وهذا ما يجعل اقتصاد الجزائر اقتصادا ريعيًّا، وترجع هذه الزيادات من صادرات المحروقات إلى إرتفاع أسعار النفط بالدرجة الأولى وإلى زيادة الكمية المصدرة خاصة من الغاز بالدرجة الثانية.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أهم مستثمر أجنبي في الجزائر، وذلك بمبلغ يزيد عن مليون دولار خلال الفترة (95-2004) وتتركز أهم الإستثمارات الأمريكية في قطاع المحروقات مثل شركة Perto fac resource International Inc، وتحتل الجزائر بفعل زيادة الطلب الأمريكي على المحروقات الجزائرية المرتبة الثانية بين الشركاء التجاريين الكبار لأمريكا في العالم العربي باستثناء العراق، حيث أن أمريكا في حاجة متزايدة للنفط لأنها أول مستهلك له في العالم، وهي تواجه انخفاض إنتاجها ومصاعب في التخزين، ومخاطر الأعاصير والتحول المناخي الذي ما يزال يضرب السواحل الأمريكية وخليج المكسيك المغذي الدائم للسوق الأمريكية من الطاقة، ثم الصراع بين أمريكا وخصمها الاستراتيجي إيران هناك قريبا من الخليج.

أما في إطار علاقتها مع الإتحاد الأوربي فلقد أمضت الجزائر مجموعة إتفاقيات التعاون والشراكة مع أهم ثلاث دول جنوب الإتحاد الأوربي وهي: فرنسا، وإسبانيا، وإيطاليا، وتتضح هذه الإستثمارات في قطاع المحروقات من خلال الشركة الفرنسية Elf/Total Final، والشركتين الإيطاليتين Sayram-eniv وAGIP، والشركات الاسبانية أمثال Cepso وRepsol.

المطلب الأول: المشاكل التي تواجه النفط في الجزائر:

- ✓ محاولة الولايات المتحدة السيطرة على منابع النفط بالضغط على الحكومات المنتجة يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة تستخدم التجسس الاقتصادي والصناعي في مجال النفط باعتباره من القطاعات الحيوية لاقتصادها، حيث أن هناك تعاونا بين جهاز الاستخبارات الأمريكية والشركات الصناعية العاملة في مجال الصناعة في حقول النفط، وهي تقدم دعما لشركائها النفطية.
- ✓ إن أزمة النفط تصيب الدول النامية والمتقدمة، ولكن الدول المتقدمة قدرتها على استيعاب التاريخ التعامل معه تأثيرا على جغرافية الأحداث جعلها تتمتع بقدرة فائقة على إدارة الأزمات الدورية وتوظيفها توظيفا لا يغير من وضعية التقسيم الدولي للعمل، بما يعمل على تعميق هذا التقسيم بما يخدم مصالحها وينقل الأزمة كلية إلى الدول النامية والتي تتأثر سلبيا بشدة لطبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فان انخفاض أسعار النفط سيؤثر تأثيرا كبيرا على الاقتصاد الجزائري.
- ✓ -إن الدول المستهلكة للنفط ستحاول ترشيد وتخفيض استهلاكها في ظل ارتفاع الأسعار،كذلك فإن ارتفاع أسعار البترول سوف يؤدي في النهاية إلى تطوير وإيجاد بدائل للطاقة، وعند وجود هذا البديل فإنه من الصعب رجوع الطلب على البترول إلى ما كان عليه حتى لو إنخفض سعره.

- ✓ -إن النفط يسعر بالدولار الأمريكي ذي القيمة المتقلبة إرتفاعا وإنخفاضا مما ينعكس سلبا على حجم الإيرادات النفطية فيعرض الجزائر إلى تقلبات واسعة، علما بأن سعر الدولار نفسه في أسواق الصرف الأجنبية هو أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الخارجية الأمريكية، كما أن تسعير النفط يتم بقرارات سياسية أكثر منه تبعا لقوى العرض والطلب في السوق الحرة.
- ✓ - أن صناعة النفط تتطلب رؤوس أموال ضخمة للاستثمار في عمليات الاستكشاف، وإرتفاع عامل المخاطرة المالية المرتبطة بعمليات التنقيب والحفر، يضاف إلى ذلك تناقص الاحتياطي النفطي باستمرار بسبب الإستعمال.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر:

تواجه الجزائر في إنتاج النفط عدة تحديات مختلفة يمكن أن نذكر من أهمها الآتي:

التحدي الأول: مادة النفط مادة ناضبة، وبالتالي لابد من الاستثمار في الطاقة النووية وتشجيع إستخدام مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح.

التحدي الثاني: لا يزال سعر الغاز الطبيعي حتى الآن أقل ثمنا من مصادر الطاقة الأخرى المثيلة والبديلة من حيث القيمة الحرارية. وتلعب الغازات الطبيعية والمصاحبة دورا كبيرا –كمادة أولية- في عدة قطاعات إنتاجية مثل قطاع الأسمدة وقطاع الصناعات النسيجية وشركات الحديد والصلب وصناعات البتروكيماويات بالإضافة إلى أهمية الغازات الطبيعية والمصاحبة كوقود لإحلال المنتجات البترولية "البوتاجاز- الكيروسين- السولار – المازوت" في محطات توليد الكهرباء الحرارية والغازية وفي القطاع المترلي التجاري.

وبالتالي يجب على الجزائر الاهتمام بسوق الغاز لأنها سوق واعدة، ولقد تصدرت شركة جازبروم الروسية قائمة الشركات في إنتاج الغاز عالميا حيث بلغ إنتاجها حوالي 54 بليون قدم /3 ى ثم شركة شل الهولندية بحوالي 7,5 بليون قدم /3 ى ثم شركة اكسون الأمريكية (حوالي 6,6 بليون قدم /3ى) وتليها شركة سونا طراك الجزائرية في المرتبة الرابعة (حوالي 6,5 بليون قدم /3ى) ،والجدول الموالي يبين الموقف التصديري للغاز الجزائري مقارنة بتطور صادرات الغاز عالميا.

جدول رقم (..): تطورات صادرات الغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم خلال الفترة من 1992-1998.

المصدرون	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	الإجمالي
أبو ظبي Adgas	-	-	-	1425	1390	75	340	3230
الجزائر Sonatrach	525	485	585	350	-	600	450	2995
أستراليا NWS	-	340	575	665	265	300	375	2520
بروناي Brune coldgas	-	-	300	75	-	-	-	375
أندونيسيا Pertamina	225	235	375	525	600	280	-	2240
ليبيا noc	-	-	50	-	-	-	-	50
ماليزيا Malaysia Ing	300	525	450	225	75	-	-	1575
قطر Qatargas	-	-	-	-	-	385	950	1335
الإجمالي	1050	1585	2335	3265	2330	1640	2115	14320

33Source : perto stratégies، March، n15، 1999، p43.

يتبين من الجدول أن الجزائر تحتل المرتبة الثانية في تصدير الغاز خلال الفترة 92إتفاق في سنة 2005 من أجل رفع الغاز الجزائري إلى 6 مليار متر مكعب سنويا على مرحلتين 3مليار في بداية السنة من 2008 و 3مليار المتبقية بداية من2011 ، وتعتبر شركة سوناطراك ثاني مصدر في العالم في سنة 2006 حيث تبلغ صادرتها 60 مليار $م^3$ وهي 7 منتج في العالم بإنتاج يقدر ب 88.9 مليار $م^3$ وهي أكبر مصدر للغاز نحو أوربا هذه السوق الواسعة الواعدة بزيادة الطلب.

فبفضل عقود الشراكة المبرمة مؤخرا مع شركة ***PB*** تستطيع الجزائر أن تعود إلى السوق البيرلاطانية وتدعم مكانتها في الحوض الأطلنطي،كما أنها ومن خلال مشاركتها في المنبع الغازي ***camisea*** بالبيرو، تستطيع أن نحو الشواطئ الغربية للولايات المتحدة ***GNL*** تحقق عملية التصدير.

وأن نسبة كبيرة من الغاز الجزائري تتوجه نحو الاتحاد الأوربي وهو يجد منافسة من الجانب الروسي فخلال سنة 2004 تنتج الجزائر 82 مليار متر مكعب والاحتياطي المؤكد هو 4.55 بتريليونات الأمتار المكعبة.

وتريد الجزائر أن تصبح مركزا لنقل الغاز وهي تخطط لبناء خط أنابيب تحت البحر المتوسط يمتد إلى إسبانيا وفرنسا وخط آخر من نيجيريا لنقل الغاز الذي يراد إشعاله وسيحقق هذا المشروع عددا من أهداف الصناعة الجزائرية :سيزيد من فعالية المخطط لجعل الجائر محورا للغاز ،سيتناول مشكلة التلوث الجدية في نيجيريا التي من شانها تعزيز صورة الجزائر،وسيوفر الطاقة لا للنيجيرين فقط بل للنيجر ومالي والبلدان المجاورة الإفريقية وتوسع سوناطراك أيضا الشركات التابعة لها في الخارج لاستخراج الغاز في اسبانيا والبيروو المحافظة على حصتها في الولايات المتحدة والتمكن من ولوج السوق الصينية.

التحدي الثالث: ضريبة الكربون هي ضريبة تعتزم دول الاتحاد الأوروبي فرضها على استهلاك الوقود العضوي (بترول –فحم) بغرض الحد من الاستهلاك من هذا الوقود، وكذلك استخدام حصيلة هذه الضريبة في معالجة آثار تلوث البيئة بغاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن استخدام هذا الوقود،إن الداعين إلى هذه الضريبة يقررون أن ارتفاع درجة حرارة الجو شانه شأن تلوث البيئة,إنما هو كلفة خارجية يتحملها المجتمع نتيجة لحرق الوقود الكربوني وقد تم تجاهل هذه التكلفة حتى الآن عند تقرير سعر البترول وغيره من الوقود الكربوني لأن كل من المنتج والمستهلك لم تقع عليه مسؤولية الضرر البيئي، ومن آثارها أن فرض ضريبة على سلعة ما يؤدي إلى ارتفاع ثمنها وهذا الارتفاع في الثمن يؤدي إلى إنكماش الكمية المطلوبة من السلعة وكذلك من السلع الأخرى المكملة لهذه السلعة، وكذلك من الطبيعي أن ارتفاع ثمن سلعة ما بسبب فرض الضرائب عليها تدفع المستهلكين إلى تخفيض طلبهم من هذه السلعة أو إيجاد بدائل لها، أو إتباع الأسلوبين معا، وتكون المحصلة النهائية انخفاض الطلب على السلعة وكذلك الحال بالنسبة للبترول.

-**التحدي الرابع:** لقد أصبحت عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات مسألة لافتة لأنها تسير بخطى متسارعة لا مثيل لها من قبل، وأضحت في الوقت ذاته إحدى الاستراتيجيات المهمة التي تطبقها الشركات من أجل الحصول على حصة أكبر في السوق، وكذلك تكوين اتحادات إستراتيجية مع شركات أجنبية أخرى بهدف الحصول على إنتاج ذي تقنية عالية وبكلفة منخفضة، مما يمكنها من الحصول على إيرادات أعلى ومن ثم السيطرة على النشاط الاقتصادي العالمي.

وفيما يتعلق بالصناعة النفطية فإن أكبر عملية دمج فيها تمت باندماج شركة اكسون مع شركة موبيل لتصبح بذلك أكبر شركة نفطية في العالم برأسمال قدره 247 مليار دولار و بقدرات اقتصادية هائلة، حيث تمتلك من الاحتياطي النفطي نحو 10895 مليون برميل فيما تبلغ قدرتها الإنتاجية 2.526 مليون ب/ي وطاقتها التكريرية 6.658 مليون ب/ي.

ونلاحظ أن من أكبر 10 شركات متعددة الجنسيات في العالم هناك ثلاثا منها تعمل في الصناعة النفطية عام 1999 وهي: شركة اكسون التي قيمة أصولها 247 مليار دولار، وشركة رويال داتس/ مجموعة شل التي تبلغ التي تبلغ قيمة أصولها 54.9 مليار دولار،و عموما نستطيع (*BP*) قيمة أصولها 110 مليار دولار، وشركة أمكو القول بأن عمليات الاندماج بين الشركات النفطية تستهدف ما يلي:

أ- إن الاندماج يؤدي إلى زيادة حجم الشركات النفطية، ويؤدي إلى خفض التكاليف و الحصول على حصة أكبر في السوق و على رأس مال، لبناء وحدات إنتاجية كبيرة، كما أن التطور الكبير في أسواق النفط الذي أدى إلى نمو الطلب على مواد تكنولوجية أكثر تطورا ومنتجات أكثر تنوعا كان دافعا آخر للاندماج.

ب- الحصول على احتياطات جديدة مؤكدة من النفط الخام بعد أن تناقصت إحتياطات بعض الشركات النفطية الكبيرة، والحصول على احتياطات بتكلفة منخفضة وإحتمال تخفيض تكاليف البحث عن إحتياطات جديدة في المستقبل بسبب قلة عدد الشركات التي تتنافس في ما بينها للحصول على امتيازات للبحث والتنقيب عن النفط.

إن عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات في قطاع النفط ستؤثر دون شك في الموقف التنافسي للشركات الوطنية في الدولة الجزائرية التي سعت إلى تكوين قاعدة للصناعة النفطية فيها، لأن هذه الشركات لا تستطيع منافسة شركات النفط العالمية التي نمت كثيرا من خلال عمليات الاندماج الواسعة.

المبحث الثاني: تداعيات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري

المطلب الأول: أسباب إنخفاض أسعار النفط

هناك مجموعة من العوامل التي فرضت ضغوط خافضة لأسعار النفط أهمها:

1. ظهور إنتاج النفط الصخري: التي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي وقد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برمسل يوميا إلى سوق النفط الخام، مما ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي.

2. التغير في السلوك الإستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك)[1]:

تعد منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك) أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط الخام العالمية، وقد شهدت الفترة الأخيرة تغيرا في السلوك الإستراتيجي للمنظة من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار، فقد فاجأت المنظمة -في إجتماعها الأخير- الجميع باتخاذها قرارا بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي وهو ما أدى إلى إنخفاض جديد في الأسعار، وهذا القرار جاء على العكس تماما مما قامت به المنظمة خلال فترة الأزمة المالية العالمية (2008-2009) عقب إنهيار أسعار النفط، حيث خفضت من الإنتاج مما ساعد على إنتعاشها مجددا.

تأسست المنظمة ومقرها في العاصمة النمساوية فيينا عام 1960، لتنسيق وتوحيد السياسات النفطية بين دول الأعضاء 12 وهم الجزائر، أنغولا، أكوادور، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، السعودية، الإمارات، فنزويلا.

3. الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية: وهذا بعد رفع العقوبات الإقتصادية المفروضة عليها من الغرب بعد التوصل إلى الإتفاق النووي بينهما، حيث تستعد إيران لتصدير 1.26 مليون برميل نفط يوميا بداية من 2016، وهو ما يعني زيادة في تخمة المعروض العالمي.

4. تراجع الطلب العالمي وخاصة في الأسواق الصاعدة، كالصين التي تستهلك لوحدها ثلثي الإرتفاع الحاصل في الإستهلاك العالمي من البترول فقد شهدت الصين في الآونة الأخيرة صعوبات إقتصادية تمثلت في إنهيارا كبيرا في صادراتها واستثماراتها التي تمثل (3/2) ناتجها المحلي الإجمالي وهذا يرجع أساسا إلى تراجع قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية بسبب إرتفاع الكبير في معدلات الأجور المحلية فيها في السنوات الأخيرة.

5. الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة في ظل الاستعاضة عنه ببدائل أخرى.

[1]- تأسست المنظمة ومقرها في العاصمة النمساوية فيينا عام 1960م، لتنسيق وتوحيد السياسات النفطية بين دول الأعضاء 12 وهم الجزائر أنغولا إكوادور، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، السعودية، الإمارات، فنزويلا.

ومن خلال هذه العوامل يمكننا طرح السؤال التالي:

هل سيستمر إنخفاض أسعار النفط طويلا؟

عموما يتوقع الخبراء سيناريوز من "الإنخفاض طويل الأجل" حيث تتنبأ العقود المستقبلية لأسواق النفط لعام 2020 بأن تكون هذه الأسعار في حدود 60 دولارا، وفي نفس السياق تؤكد دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي[1] أن هذا الإنخفاض سيستمر من 6 إلى 8 سنوات وهذا بناءا على تتبع تاريخي للعلاقة بين قيمة الدولار الأمريكي بارتفاع أسعار النفط والعكس صحيح، فالدولار الأمريكي يمر بدورات طويلة المدى من الإرتفاع والانخفاض مجددا منذ عام 2012 وتزايد الاحتمالات بأن يطل الدولار قويا بالفترة أطول (6-8) سنوات وهذا في ظل قرار الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي، برفع معدل الفائد الرئيسي في 16 ديسمبر 2015 بربع نقطة مئوية[2] وأن يستمر الرفع تدريجيا مستقبلا وبالتالي سحب السياسة النقدية التوسعية الإستثنائية التي بدأها أثناء الأزمة المالية العالمية وهذا التسديد النقدي الأمريكي ستكون لها إنعكاسات وخيمة على الإقتصاد العالمي حيث ترجح تراجع (أو حتى هروب) التدفقات الرأسمالية الداخلية إلى إقتصاديات السوق الصاعدة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم آثار ضغط أسعار السلع الأولية وزيادة تكاليف التمويل الدولية وهو ما يعني أن الآفاق الخارجية للإقتصادية النفطية خلال فترة (2014-2022) ليست واعدة.

المطلب الثاني: إنعكاسات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري

عرفت أسعار النفط تغيرات متواصلة ولقد عرفت أيضا أوضاعا مماثلة في 2008، أين بلغت الأسعار أقصاها بقرابة 140 دولار وتدنت إلى 32 دولارا وبالتالي فإن الإشكال لا يطرح في الأسعار بقدر ما هو متعلق بطبيعة الإقتصاد الجزائري الذي يظل ريعيا بامتياز، وبالتالي رهين إيرادات المحروقات.

في الجزائر نعيش تحت واقع الهاجس من أي تغييرات في أسعار النفط، معتبرين إياها مأساة، في حين أن تقلبات الأسعار عادية في عرف أسواق النفط والمواد الأولية، وتوقع برور إمكانية إستمرار الإنخفاض في الأسعار أسابيع أو أشهر، حيث أن الأسعار من ناحية الهيكلية تتجه إلى الأسفل بالمقابل، وأن السيناريوز الحالي يختلف عن ذلك الذي عايشناه في السبعينيات، حيث أن العوامل التقليدية ليست وحدها هي التي تحدد أسعار البترول مضيفا أن السوق يعرف فائضا في العرض مقابل إنكماش في الطلب كما أن هنالك بلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية والعربية السعودية تؤثر في مسار تطور الأسعار، وأن الجزائر من بين البلدان الأكثر تأثرا بتراجع الأسعار إلى حدود 80 دولارا للبرميل عكس بلدان الأخرى لديها هامش، معتبرا بأن الجزائر تنتج بأقصى قدراتها، كما أن مستويات الإنفاق ترتفع تباعا، فضلا عن الواردات.

---

[1] -Pablo Druck, Nicolas E, Magul, and Rodrigo Mariscal, Collateral Damage: Dollar s'trenrth and Emerging Makets Grouth, IMF working paper, julu 2015.

[2] - بموجب هذا القرار تم رفع معدل الفائدة الرئيسي من 0.25% إلى 0.5%.

وأنه لا يوجد في الأساس دول متخلفة، بل هناك دول ميسرة بطريقة سيئة مشددا على أهمية رد فعل السلطات، لأنه في حالة الإستمرار في نفس السياسات المعتمدة، فإن النتيجة حتما ستكون مماثلة، أيأنّنا سنتجرع الفشل مجددا وأن الجزائر أمامها فرص عديدة للخروج من الوضع الحالي المتسم بالتبعية شبه المطلقة للمحروقات.

بأن الحكومة أمام "الفرصة الأخيرة" الاقتصاد الجزائري يستهلك 3.5 دولار لإنتاج دولار واحد.
خروج الإقتصاد الوطني من التبعية لسعر المحروقات مرهون بالتوجه للإستثمار في القطاعات المنتجة، بدلا من ضخ الأموال المستمدة من مداخيل الريع في المشاريع البنية التحتية غير القادرة على الإنتاج من الناحية الإقتصادية.

الإقتصاد الجزائري ينفق 3.5 دولار لإنتاج دولار واحد، الأمر الذي يؤكد على ضعف المردودية لمختلف القطاعات الإقتصادية، في ظل مواصلة السلطات العمومية الإعتماد على المداخيل بيع الموارد الطاقوية على المستوى السوق العالمية، ومواجهة تبعا لذلك مخاطر تراجع الأسعار إلى مستويات متدنية وضرورة إغتنام السلطات العمومية ما عبر عنه بـ "الفرصة الأخيرة"، من خلال إتخاذ القرارات الحاسمة من خلال تحديد توجهات السياسات الإقتصادية بالنظر إلى الأوضاع الجيوسياسية التي تحيط بالجزائر مشيرا إلى أن آثار تراجع ستحددها القرارات المتخذة من قبل الحكومة، في مواجهة تداعيات المرحلة الراهنة.

الجزائر أكبر دولة متضررة من إنهيار أسعار البترول السعودية وأمريكا تتواطآن للإبقاء على الأسعار منخفضة وفقدان منظمة الدول المنتجة للنفط (الأوبيك) لدورها الفعال وقدرتها على التأثير في الأسواق النفطية وبالتالي التحكم في الأسعار، مؤكدا أن الجزائر تبقى أكبر دولة متضررة في المنظمة من إنخفاض أسعار النفط، واستمرار إنخفاض أسعار النفط تحت هذه العتبة وهي 90 دولارا سنة أخرى، بالنظر إلى العوامل التي تتحكم حاليا في تحديد الأسعار، إنطلاقا من الركود الإقتصادي الذي يميز خلال السنوات الأخيرة إقتصاديات أكبر الدول، زيادة على الكميات الكبيرة التي تم ضخها في الأسواق النفطية.

وان منظمة الأوبيك لم تعد تلعب دورها في التأثير على أسعار النفط وان عوامل أخرى أضحت تتدخل في تحديد أسعار النفط غير تلك التقليدية والمتمثلة في العرض والطلب مثل:معدلات الفائدة المعتمدة في إستدانة الشركات النفطية، وأن الجزائر تبقى أكبر دولة متضررة في إنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وأن الوضعية التي يعيشها الإقتصاد الوطني حاليا بعد إنخفاض الأسعار بـ "المقلقة" بالنظر إلى نفقات الدولة الهائلة خاصة بالنسبة لميزانية التسيير الإيرادات تراجعت بـ 15% ما بين 2012-2014، الجباية النفطية تنخفض وهذا مؤشر مقلق.

إن توقعات الجباية النفطية لهذه السنة تشير إلى إنخفاض خاصة وأن الإيرادات حسب مسؤولي السوناطراك تقدر في حدود 60 مليار دولار، في وقت كانت قد بلغت 63 مليار دولار في 2013، و70

مليار دولار سنة 2012، ونبه المدير العام الأسبق للسوناطراك إلى أن نسبة إنخفاض الإيرادات بلغت 15% سنة 2012 و2014، وهذا مؤشر مقلق في حد ذاته وأنه لم يتم ضخ الكثير في الصندوق ضبط الموارد إلا بحدود 3 إلى 4 مليار دولار مقابل 10 مليار دولار في السابق في وقت تزداد كلفة نفقات التجهيز والواردات ويسجل ميزان المدفوعات عجزا في هذه السنة وإذ إستمر النفط في التراجع فإننا سنواجه مشكلا كبيرا في الميزانية.

إن الوضعية التي تميز حاليا أسواق النفط العالمية من خلال الإنخفاض المحسوس الذي سجلته أسعار النفط لا تستدعي الذعر والعودة إلى دعم الشركة الوطنية سوناطراك ومرافقتها في إستثمارها يبقى الحل الأنجح للنهوض بالإنتاج الوطني من خلال تحسين معدلات الإسترجاع في الحقول الوطنية.

وحذر الخبراء من إستمرار السلطة العمومية في سياسة إستنزاف حقول المحروقات، وأنا عملية التنقيب تصبح أكثر صعوبة مع مرور الوقت بمقابل إرتفاع الطلب الداخلي على الطاقة بمختلف أنواعها تقابلها تحديات المحافظة على إستقرار حجم الصادرات.

إن فترة تراجع أسعار المواد النفطية قد تستمر إلى غاية سنة في حين توقع أن يسجل حجم الطلب على الطاقة إرتفاع من 4 إلى 5 أضعاف مشددا على ضرورة التفكير نحو التوجه إلى إستغلال الإمكانيات الوطنية في مجال الطاقات المتجددة من خلال دخول المؤسسات الجزائرية كمتعامل لإنتاج الطاقة وعدم الإكتفاء بالإستثمارات التي تقوم بها المؤسسات الأجنبية، وضرورة مسائلة الأشخاص التي تقف وراء تراجع إنتاج أكبر حقل في الجزائر وهو "حاسي مسعود" وتحديد المسؤوليات في هذا المجال، في إشارة إلى أن إنخفاض مردوديته كان نتيجة القرارات المتخذة من قبل بعض الأطراف.

وعلى الصعيد الآخر إرتفاع تكاليف إنتاج الغاز الصخري تتراوح ما بين 80 و90 دولار للبرميل، بمقابل تدخل البنوك لتغطية النفقات والتي تؤدي بالضرورة إلى دخول عامل نسب فوائد في المعدلات التي تحدد أسعار المواد الطاقوية في البورصة العالمية.

المطلب الثالث: تقلبات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري

الإقتصاديون يؤكدون أن الجزائر مطالبة بتغير سياستها الإقتصادية وخلق بدائل أخرى، إلا أن تتعرض إلى أزمة أكثر خطورة على المواطن الجزائري بحلول عام 2018[1].

إتسعت الأزمة الإقتصادية التي تواجه الجزائر مع إستمرار تراجع أسعار النفط العالمية التي إنحدرت إلى أدنى مستوياتها منذ 6 سنوات، وتبدوا الآفاق قائمة في ظل ترجيح البنك (غولدمان ساكس) أن تنحدر الأسعار وهذا بسبب إعتماد الجزائر بنسبة 95% على عوائد الصادرات الطاقة لتمويل الموازنة.

[1]- محمد بن محمد العلوي: نشر في 14-01-2015، العدد 9797، ص11.

وتشير التقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن ظروف الجزائر الإقتصادية تتطلب بقاء سعر النفط في حدود 100 دولار للبرميل، حتى تتمكن من معادلة الإرادات والمدفوعات ويبدوا أن الإقتصاد الجزائري سوف يعاني أكثر مما صرح به المسؤولون هناك، وتعتمد السلطات الجزائرية على عوائد النفط في شراء صمت الطبقات الفقيرة الأمر الذي يجعل الحكومة بمواجهة مباشرة مع متطلبات الطبقات الإجتماعية المتضررة.

ومن أهم تأثيرات غير المرغوبة في تراجع أسعار النفط على الإقتصاد الوطني أهمها:

1. إنخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط: فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا، حيث لم تسجل في هذه السنة (2015) سوى 14.91% مقابل 27.35 مليار دولار العام الماضي، أي بإنخفاض قدره 45.47%.

2. خسائر كبيرة في الأرصدة المالية العامة: فلمواجهة الإنخفاض في المداخيل النفطية والوفاء بالنفقات العامة لجأت الحكومة إلى ضبط الإيرادات التي إنخفضت موارده بشكل حاد 1714.6 مليار دينار جزائري في الفترة الممتدة من 2014 إلى 2015 أي إنخفاض بـ 33.3% على مدى 12 شهرا.

3. عجز في الحسابات الخارجية: سجلت الجزائر عجزا تجاريا لأول مرة منذ 15 سنة بلغ 7.78مليار دولار في النصف الأول من 2015، وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات، وتبعا لذلك إنخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71% عوضا عن 111% في النصف الأول لعام 2014.

وفي إستمرار إنخفاض أسعار النفط في السنوات القادمة، فإنه لا محال ستؤدي التدابير الرامية مستقبلا لتحقيق ثورات في الميزانية العامة إلى إبطاء وتيرة النمو وضعف خلق فرص العمل في القطاع العام.

المبحث الثالث: أثر تغيرات أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري

المطلب الأول: أثر تراجع أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري

آثار تراجع أسعار النفط مخاوف واسعة في الجزائر، ضاعف منها تبعية إقتصاد البلاد للنفط، وهو ما دفع سياستين لدق ناقوس الخطر من أزمة تلوح بالأفق ما لم يتم التعاطي سريعا مع القضية.

تشكل المحروقات 98% من الصادرات الجزائري، وتساهم بنحو 60% من الدخل الوطني، فيقلص إنخفاض سعر البرميل 60 دولار موارد الجزائر المالية بنحو 50%، وسعر البرميل خلال عام 2015 سيتراوح بين 70 و80 دولار، وقد يرتفع إلى 100دولار بعد ثلاث أو أربع سنوات وليس قبل ذلك.

تراجع أسعار النفط بوجود فائض يزيد على مليوني برميل في السوق العالمية، ومن بينها 600 ألف برميل من الأوبيك، والباقي من دول خارجها، إلى جانب ما يثار عن حرب إقتصادية غير معلنة يشنها التحالف الأمريكي الخليجي على إيران وروسيا بسبب الملف النووي الإيراني والحرب في سوريا وأكرانيا.

ولا توجد أدلة على هذه الحرب، لأن مثل هذه الحروب والمؤامرات تدار بسرية، وعما إذا كان الغاز يعوض خسائر الجزائر من عائدات النفط وأن الغاز يباع بعقود طويلة، ويرتكز سعره على سعر النفط فعند تراجع أسعار النفط تنخفض أسعار الغاز بعد ثلاث إلى ستة أشهر. على الجزائر بحلول عام 2030 أن تستخرج الغاز الصخري والنفط الصخري لنفاذ الإحتياطي الحالي المؤكد والذي يقدر بـ 2.5 مليار طن من النفط السائل و4500 مليار دولار من الغاز الطبيعي.

تراجع أسعار النفط بـ "الزلزال" الذي سيضرب المجتمع الجزائري، كما في أزمة النفط 1986م حين عجزت الدولة آنذاك على تلبية الإحتياجات الضرورية فتفجرت إنتفاضة 5 أكتوبر/ تشيرين الأول 1988.

وتفاديا لوضع مماثل، طرح مناصرة –في ندوة هي الأولى- من نوعها حول تداعيات تراجع أسعار النفط نظمتها الجبهة –مبادرة- دعى فيها الحكومة إلى حوار جامع مع المعارضة يتناول كافة الموضوعات السياسية والإقتصادية والإجتماعية كي نخرج بخارطة طريق فيها دستور مبكرة، وإصلاحات سياسية واقتصادية ومصالحة وطنية.

النتائج السلبية لتراجع أسعار النفط:

1. تراجع أسعار النفط قد يجبر الحكومة على تقليص ميزانية التسيير وتخفيض الرواتب ورفع الدعم عن المواد الإستهلاكية الأساسية، ما قد يؤدي إلى غضب شعبي كبير في الأجل القريب، والمخرج الوحيد من هذه الأزمة تنوع الإقتصاد الجزائري في الزراعة والصناعة والخدمات والسياحة وقطاعات أخرى، ليصبح إقتصادا منتجا.

2. إنتقاد حرك "نهضة السلطة" لأنها لم تعمل على تنويع الإقتصاد الجزائري الذي مازال تابعا منذ الإستقلال وأن الحكومة ربطت ميزانية التسيير في الجباية البترولية بدلا من الجباية العادية وهو ما يجعل الدولة عاجزة عن دفع مرتبات مليوني موظف إذا استمر تراجع أسعار النفط.

أما بالنسبة للمخاوف ليست فقط بتدهور القدرة الشرائية للمواطن وإرتفاع الأسعار، وبل باستمرار في تسيير فاشل وسياسة الريع النفطي وشراء السلم الإجتماعي، وهذا سوف يهدد إستقلالية القرار السياسي ويخضع للإبتزاز الغربي.

قطب قوى التغيير هو الآخر انتقد سياسة السلطة الإقتصادية قائلا أنها: "كرست سياسة الإستهلاك وانتشار الفساد، ونهب ثروات البلاد في غياب مؤسسات الدولة لأنها غير منتخبة.

المطلب الثاني: الحلول الممكنة للخروج من هذه الأزمة الاقتصادية

1- السلطات تستنجد بالبنوك التجارية:

تتحرك الجزائر بسرعة للخروج من الأزمة الإقتصادية التي تمر بها بسبب إنخفاض أسعار النفط وإصرار المملكة العربية السعودية على تجويع الجزائريين بعدما رفضت تخفيض الإنتاج وهامش الربح، حيث تسعى إلى إيجاد حلول بديلة عن النفط لتفادي الأزمة بأقل خسائر ممكنة من خلال التوجه إلى تطوير الإستثمار الأجنبي ودق ناقوس الخطر من خلال الدعم من البنوك التجارية لتمويل الإقتصاد.

طلب بنك الجزائر من البنوك التجارية المساهمة أكثر في تمويل الإقتصاد الذي ظل إلى حد الآن تحت رحمة الخزينة العمومية التي تراجعت قدراتها إثر إنخفاض أسعار النفط كاشف عن محافظ بنك الجزائر عن الخطوط العريضة للمخطط المالي الجديد لنمو الإقتصاد، وأن هذا التوجه الجديد أضحى ضرورة لاستدراك نقص التمويل بسبب تراجع أسعار النفط وتعتبر البنوك مدعوة الآن إلى رفض نسب منح القروض لصالح القطاع المنتج، لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج غلى قروض أخرى. التمويل الذاتي للإستثمار في الجزائر بالرغم من وجود وفرة مالية غير مستعملة في البنوك والتي يجب أن تستعمل في هذا الغرض، وارتفعت نسبة التمويل الذاتي للاستثمارات في الجزائر خلال السنوات الأخيرة مولت ذاتيا وتمثل أساسا استثمارات الدولة ومجمع السوناطراك وأن الإستثمارات خارج المحروقات حضيت بالتمويل الذاتي بنسبة 59.7% خلال نفس الفترة في ارتفع إحتياط المؤسسات الخاصة والأسر الذي من شأنه تمويل وأن سنتي 2010-2011 سجلتا نموا قويا من حيث التمويل بوتيرة قدرت على التوالي بـ 71.4% و24.1%، مما ساهم في استئناف معتبر للإستثمار في مجال المحروقات، وأمام حاجيات تمويل الإقتصاد الهامة فإنه من الضروري تعبئة الاحتياجات العمومية وحتى الأموال خارج الدوائر البنكية قصد الاستجابة لها وفي إطار السياق الجديد بصدمة خارجية مرشحة للدوام يتعين على البنوك تطوير منتجات مالية مستقطبة وتحسين الخدمات المصرفية الأساسية الموجهة للأسر وينبغي أن تكون سياسة توسيع

القروض مرفوقة باحترام صارم للإجراءات الإحترازية، مما يسمح به الإجراء الإحترازي البديل الذي وضع في 2014، وأعلن بنك الجزائر أنه سيعمل على إخضاع البنوك (لامتحان مقلق) قصد تقييم قدرة تحمل الصدمات في حالة الأزمة ورغم تراجع الموارد المالية استبعد بنك الجزائر رفع إجراء المؤسسات الجزائرية الإقتراض من الخارج وهو إجراء دخل حيز التنفيذ منذ 2009، وقد تم إتخاذ إجراء منع المؤسسات الجزائرية من الإقتراض من الخارج بالنسبة للمؤسسات في سياق البحبوحة المالية، لكن حرصا على تفادي التدين الخارجي للجزائر وأشار بنك الجزائر إلى أن المستوى المنخفض تاريخيا للمديونية الخارجية 3.7 مليار دولار في أواخر 2014، من شأنه أن يساهم في التخفيف من حدة الصدمة الخارجية في 2015. وتبقى مساعي الجزائر في تجنب الأزمة في نظر المواطن الجزائري غير كافية في ظل إستمرار الخزينة العمومية في صرف الملايير على مشاريع يراها لن تعود عليه بالفائدة يكمل في إستثمار جد عاجل خارج المحروقات والتفكير في صفة جيد في الإعتماد على ثروات أخرى من المخزون الجزائري.

2- الجزائر تسطر تدابير تقشفية في 2015 في مواجهة التراجع في أسعار النفط:

اتخذت السلطات الجزائرية حزمة من الإجراءات التقشفية لمواجهة تراجع أسعار النفط وهو القطاع الرئيسي للبلاد وبما أن الأزمة النفطية قاسية فعلينا تجميد التوظيف في القطاع العمومي في 2015، ووقف بعض من المشاريع الكبرى.

أ- قررت الحكومة الجزائرية تجميد التوظيف العمومية في 2015 وذلك لمواجهة تراجع أسعار النفط المورد الرئيسي للبلاد وأنه سيتم تجميد التوظيف في 2015 في الوظيفة العمومية بكافة قطاعاتها.

ب- تسهم الرسوم على منتجات النفط بنسبة 60% في ميزانية الدولة التي تحصل على أكثر من 95% من مداخيلها الخارجية من بيع المحروقات، وعلاوة على تجميد التوظيف أما المشاريع الكبرى التي لا ترتدي طابعا عاجلا مثل ورش الترمواي والنقل الحديدي سيتم تأجيلها وتجميد زيادة الأجور.

وكانت الحكومة الجزائرية قد رفعت بشكل كبير في 2011 أجور موظفيها في إجراء سمح بقطع الطريق على الإجتماعية نشأت في خضم الربيع العربي الذي انطلقت أحاديثه في تونس المجاورة، الأزمة النفطية قاسية لأنه لا يمكن التكهن بانعكاساتها على الأمد القريب، لكن في الوقت الراهن إعادة النظر في الاستثمارات العامة التي تبقى محرك النمو وإحداث فرص العمل وإبقاء على المخطط الخماسي (2015-2019) والذي تبلغ قيمته نحو 250 مليار دولار.

ج- سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري فعلى سبيل المثال تراجع الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 87.92 دج لكل دولار في 31-12-2014 ليصل إلى 167.17 دج لكل دولار في 5-11-2015 أي بمعدل إنخفاض بلغ 17.96%.

د- استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو.

هـ- رفع بعض الرسوم بموجب قانون المالية عام 2016 شملت أساسا رفع الرسم على القيمة المضافة على إستهلاك الكهرباء والمازوت وفرض حقوق جمركية بمعدل 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل فإن الجزائر تحتاج في القريب العاجل إلى صياغة إستراتيجية اقتصادية تساعد في وضع ماليتها العامة على مسار أكثر ثباتا أو بعبارة أخرى ضمان استدامتها المالية في المدى المتوسط وعموما تتضمن هذه الإستراتيجية زيادة معدلات إنتاجية التي هي مفتاح القضاء على المشاكل الإقتصادية على حد التعبير الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد "إيدوارد براسكوت" الذي يقول الأمر المهم اليوم هو على أي نحو يسير إنتاج الفرد وكيف لنا أن ندفع بالإنتاجية... هي الحل لكل المشاكل... التي تساعد برفع الدخل، وهي التي تخلق الفرق بين الدول ومستوى معيشة الأفراد فيها، وفي هذا السياق لابد على صناع السياسة في الجزائر أن يكرسوا جهودهم بتنويع النشاط الإقتصادي وإعطاء دفعة للإقتصاد الغير نفطي من خلال تشجيع النشاط المنتج في القطاع العام والخاص على حد سواء، ولتحقيق هذا الهدف لابد من توافر إدارة حكومية سليمة ونزيهة وعلى درجة عالية من الكفاءة، بما يسمح بترسيخ مبادئ الحكومة الرشيدة وجودة المؤسسات والتي تعود شرطا أساسيا للنمو القابل للإستمرار إضافة إلى العمل وزيادة مهارات العاملين الذي يحتاجهم سوق العمل عن طريق تقسيم جودة التعليم، فالتنمية البشرية هي أساس التنمية الإقتصادية.

خاتمـــة

خاتمـة:

حاولنا في دراستنا الإجابة على الإشكالية التي تدور حول معرفة أثر إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري.

لقد تناولنا في الفصل الأول المفاهيم الأساسية الخاصة بالنفط إنطلاقا من مفهومه وتاريخ نشأته ونظرية نشأته وتكوينه، كما تطريقنا إلى مفهوم علم إقتصاد النفط (صناعته وخصائصه) ثم إلى ماهية سعر النفط وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه، إضافة إلى تطورات أسعار النفط وإنتاج النفط عالميا.

أما الفصل الثاني تطرقنا إلى منهجية الدراسة من خلال إبراز أثر إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري، حيث تناولنا فيه تداعيات إنخفاض في أسعار النفط، أسبابه، إنعكاساته وتقلبات الأسعار، كما تطرقنا أيضا في هذا الفصل إلى أثر التغيرات والحلول الممكنة للخروج من الأزمة الإقتصادية.

ولمواجهة هذا الظرف الإقتصادي الصعب إتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات شملت ما يلي:

- ✓ كخط دفاع أول: استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في ضبط الإرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو.
- ✓ سمحت الجزائر بإنخفاض سعر النفط كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، فعلى سبيل المثال تراجع الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 87.92 دج لكل دولار في 31-12-2014 ليصل إلى 107.17 دج لكل دولار في 5-11-2015، أي بمعدل إنخفاض 17.96%.
- ✓ تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة في قانون المالية والميزانية لعام 2016 بفرض خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات حيث إنخفاض ميزانية 2015 مقارنة بـ 2016 بنسبة 8.8%، كما إنخفضت تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3% وإنخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16% وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات الغير متكررة عبر تخفيض الإستثمار العمومي (تجميد مشاريع ترامواو والمستشفيات...)، وتقليص الواردات مع فرض رخص الإستيراد على المنتجات منها السيارات والإسمنت، وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة.
- ✓ رفع بعض الرسوم بموجب قانون المالية لعام 2016 شملت أساسا رفع الرسم على القيمة المضافة على إستهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جمركية بـ 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

إن هذه الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمجابهة الإنتكاسة التي عرفتها أسعار النفط هي إجراءات ناجحة فقط في الأجل القصير لأن الهوامش الوقائية للمالية العامة (صندوق ضبط الإيرادات) سوف تنفد في غضون بضع سنوات إذا استمر إنخفاض أسعار النفط، كما أن باقي الإجراءات كخفض العملة ورفع الضرائب وخفض الإنفاق العام ورفع أسعار الطاقة... هي إجراءات لا تحظى بالدعم الشعبي وقد تكون سببا في حدوث حالات من عدم الإستقرار السياسي والإجتماعي.

وعليه ستحتاج الجزائر في القريب العاجل إلى صياغة إستراتيجية إقتصادية تساعد في وضع ماليتها العامة على مسار أكثر ثباتا (أو بعبارة أخرى ضمان إستدامتها المالية) في المدى المتوسط، وعموما تتضمن هذه الإستراتيجية زيادة معدلات الإنتاجية التي هي مفتاح القضاء على كل المشاكل الإقتصادية على حد تعبير الحائز على جائزة نوبل في الإقتصاد "إدوارد براسكوت" الذي يقول: (... الأمر المهم اليوم على أي نحو يسير إنتاج الفرد وكيف لنا أن ندفع بالإنتاجية... هي الحل لكل المشاكل... هي التي تساعد في رفع الدخل، وهي التي تخلق الفرق بين الدول ومستوى معيشة الأفراد فيها)، وفي هذا السياق لابد على صناع السياسة في الجزائر أن يكرسوا جهودهم لتنويع النشاط الإقتصادي وإعطاء دفعة للإقتصاد غير النفطي من خلال تشجيع النشاط المنتج في القطاع العام والخاص على حد سواء، ولتحقيق هذا الهدف لابد من توافر إدارة حكومية سليمة ونزيهة وعلى درجة عالية من الكفاءة، بما يسمح بترسيخ مبادئ الحكومة الرشيدة وجودة المؤسسات والتي تعد شروطا أساسية للنمو القابل للإستمرار، إضافة إلى العمل زيادة مهارات العاملين الذي يحتاجهم سوق العمل عن طريق تحسين جودة التعليم، فالتنمية البشرية هي أساس التنمية الإقتصادية.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم

الكتب:

1. أتوش عاشور وبلعزوز بن علي، الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق، مجلة الغازية إقتصاديات شمال إفريقيا العدد، 2 ماي، 2005.
2. أحمد يوسف الخولي: **"مبادئ هندسة التعدين والبترول"**، القاهرة، 1975، ص171، نقلا عن محمد أحمد الدوري، **"محاضرات في الإقتصاد البترولي"**.
3. حمدي البني: **"البترول المصري (تجارب الماضي وآفاق المستقبل)"**، ط2، دار المعارف القاهرة 1999.
4. فتحي أحمد الخولي: **"إقتصاديات النفط"**، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، ط2، 1992.
5. فتوح أبو ذهب صادق: هيكل التجسس الإقتصادي والصناعي وموقع العالم العربي، سلسلة دراسات إقتصادية مرآز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العدد3، 2001.
6. مانع سعيد العقيبة: أوبك والصناعة البترولية، لبنان، مطابع التجارة والصناعة، بيروت، 1974، ص147.
7. مجلة النفط والتنمية: العدد 8، السنة الخامسة، ص77، نقلا عن يالم عبد الحسن رسن، **"إقتصاديات النفط"**، الجامعة المفتوحة طرابلس، سنة 1999.
8. محمد أحمد الدوري: **"محاضرات في الاقتصاد البترولي"**، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر سنة 1983.
9. محمد أحمد الدوري: محاضرات في الإقتصاد البترولي –الجزائر- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983.
10. ويلفريد. ل: العصفة آول المثالية: أوبك وسوق النفط ترجمة العالمي: جمال صالح خضر أبو ناصر، مجلة الثقافة الدولية، العدد 153.
11. أمينة مخلفي: **"أثر الأنظمة الجمركية الإقتصادية على الشركات البترولية- حالة مجمع بركين-"** (رسالة ماجستير، تخصص العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة: غير منشورة)، الجزائر 2004-2005.

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات

بسم الله

شكر

إهداء

مقدمة .....أ-ج

الفصل الأول: مدخل نظري لعلم إقتصاد النفط

تمهيد 05

- المبحث الأول: ماهية إقتصاد النفط.....06
  - المطلب الأول: تعريف النفط تاريخه ونشأته 06
    - أولا: التعاريف 06
    - ثانيا: موجز تاريخ النفط 06
  - المطلب الثاني: نظرية نشأة وتكوين النفط 07
    - 1- النظرية اللاعضوية 08
    - 2- النظرية العضوية 08
  - المطلب الثالث: تعريف علم اقتصاد النفط (صناعة وخصائصه) 09
    - 1- تعريف علم اقتصاد النفط 09
    - 2- الصناعة النفطية 10
    - 3- خصائص الصناعة النفطية.....11
- المبحث الثاني: ماهية سعر النفط وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه.....12
  - المطلب الأول: مفهوم سعر النفط وأنواعه 12
    - أولا: مفهوم سعر النفط.....12
    - ثانيا: أنواع أسعار البترول.....12
    - 1- السعر المعلن أو الأسعار المعلنة.....12
    - 2- السعر المتحقق 12

3- سعر الإشارة 12
4- سعر الكلفة الضريبية.....13
5- السعر الفوري أو الآني.....13
- المطلب الثاني: العوامل المحددة لأسعار النفط.....13
1- العرض والطلب والاحتياط النفطي 13
2- التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية.....14
2-1- منظمة الدول المصدرة للنفط.....14
2-2- الوكالة الدولية للطاقة (IEA).....14
2-3- العوامل الجيوسياسية.....14
- المطلب الثالث: طرق ومراحل تسعير النفط 15
أولا: مرحلة تسعير النفط الخام في ظل الاحتكار المطلق (1920-1939م):.....15
1- مرحلة نقطة الأساس الواحدة:.....15
2- مرحلة نقطة الأساس المزدوجة:.....15
3- مرحلة نقطة الأساس الواحدة المتعادلة:.....15
ثانيا: مرحلة تحديد سعر النفط الخام في ظل الانحصار الاحتكاري
(1950-1980):.....15
1- قاعدة في المحقق:.....15
2- قاعدة سعر الإشارة:.....15
3- قاعدة السعر الرسمي:.....16
ثالثا: مرحلة تسعير النفط الخام في ظل المنافسة الحرة (1980- إلى يومنا هذا):.....16
➢ المبحث الثالث: تطورات أسعار النفط 17
- المطلب الأول: تطور إنتاج النفط عالميا.....17
1- دور منظمة الأوبك 18
- المطلب الثاني: تطور أسعار النفط 19
1- أسباب إرتفاع أسعار النفط.....22

الفصل الثاني: دراسة أثر إنخفاض النفط على الإقتصاد الجزائري

تمهيد.....31

- المبحث الأول: تطور إنتاج النفط في الجزائر 32
  - المطلب الأول: المشاكل التي تواجه النفط في الجزائر 36
  - المطلب الثاني: التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر.....37
- المبحث الثاني: تداعيات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري 41
  - المطلب الأول: أسباب إنخفاض أسعار النفط 41
  - المطلب الثاني: إنعكاسات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري 42
  - المطلب الثالث: تقلبات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري 44
- المبحث الثالث: أثر تغيرات أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري 46
  - المطلب الأول: أثر تراجع أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري.....46
  - المطلب الثاني: الحلول الممكنة للخروج من هذه الأزمة الاقتصادية.....47

خلاصة الفصل 50

خاتمة.....52

قائمة المصادر والمراجع

تم بحمد الله

فهرس الموضوعات